

Distr.: General
18 March 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 17 آذار/مارس 2021 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمهما السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد برنارد دوهايم، العضو الحالي والرئيس السابق - مقرر الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، تونس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، النيجر، الهند والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو حول "الوضع في الشرق الأوسط (سورية)" التي عقدت يوم الاثنين، 15 آذار/مارس 2021. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليها في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هاتين الإحاطتين والبيانات كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) لندا توماس - **غرينفيلد**
رئيسة مجلس الأمن







المرفق الأول

إحاطة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، غير بيدرسن

لقد ظل الصراع السوري محتدما الآن منذ 10 سنوات – أي ما يقرب من مدة الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية مجتمعتين. قبل عشر سنوات، جرى قمع المظاهرات الشعبية السلمية بعنف. ودخلت سورية في دوامة من النزاع المسلح. ومع مرور الوقت، جاء العديد من البلدان، والمقاتلين من جميع أنحاء العالم، إلى سورية للقتال بشكل أو بآخر. من المؤكد أن السوريين العاديين يشعرون أحيانا بأنهم محاصرون في نزاع عالمي لا نهاية له.

إن المأساة السورية ستسجل كواحدة من أحلك الفصول في التاريخ الحديث، والشعب السوري كأحد أكبر ضحايا هذا القرن.

وفي هذه الذكرى السنوية القاتمة، أود أن أحيي ذكرى الضحايا السوريين وأن أتذكر المعاناة السورية والصمود في وجه العنف والإهانات التي لا يمكن تصورها التي واجهها جميع السوريين – رجالا ونساء، من جميع المناطق وجميع الأوساط – على مدى 10 سنوات طويلة. لقد جرحوا وشوهوا وقتلوا بكل طريقة يمكن تخيلها – بل إن جثثهم تعرضت للتدنيس. لقد انتزعوا من الشوارع، وزج بهم في السجون أو اختطفوا، أو اختفوا، أو أسيئت معاملتهم، أو عذبوا، أو جرى استعراضهم وهم في أقفاص، أو طلب دفع فدية لهم، أو جرت مبادلتهم في صفقات لتبادل الأسرى.

وقد شهدوا تدمير منازلهم وأسواقهم ومستشفياتهم ومدارسهم ومرافقهم من جراء الغارات الجوية والبراميل المتفجرة ونيران الصواريخ وقذائف الهاون والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. لقد تحملوا أهوال الأسلحة الكيميائية التي لا توصف.

وحرموا من المساعدة الإنسانية، ووضعوا تحت الحصار الذي تعمد فيه الجناة تجويع السكان. وواجهوا انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع ومنهجي وتحملوا انتهاكات لا حصر لها للقانون الدولي الإنساني.

لقد رأوا أكبر منظمة إرهابية مدرجة في قوائم مجلس الأمن في الذاكرة الحديثة تسيطر على ثلث بلدهم – وهي جماعة عنيفة ومتطرفة لدرجة أنها استعبدت النساء والفتيات وباعتهن في الأسواق.

لقد رأوا مقاتلين أجانب يتدفقون إلى بلدهم. وقد شهدوا ظهور خطوط أمامية وخطوط فاصلة في جميع أنحاء بلدهم، بينما تتصارع خمسة جيوش أجنبية في الساحة.

وقد شردوا إلى مخيمات بحجم المدينة أو إلى النوم في العراء في بساتين الزيتون والمنازل المهجورة، ليتشردوا مرارا وتكرارا، في الحر الشديد والصقيع.

لقد فروا من سورية ليواجهوا في أحيان كثيرة المزيد من الفقر والتمييز، أو الأسوأ من ذلك، أنهم لقوا حتفهم في البحر في سعيهم للبحث عن ملجأ. وقد جردوا من أراضيهم ومنازلهم. وشاهدوا بلدهم المتوسط الدخل ينزلق مرة أخرى إلى انتكاس التنمية والعوز على نطاق يتطلب أجيالا لإعادة بنائه.

وقد عانوا من الفساد وسوء الإدارة والجزاءات والانهيارات الاقتصادية. ويعيش الآن تسعة من كل عشرة سوريين في فقر. وانهارت عملتهم، وتبخرت المدخرات وسبل العيش بين عشية وضحاها، وباتت أموالهم تساوي جزءا ضئيلا مما كانت عليه قبل الحرب.

وقد انتظروا لساعات في طوابير للحصول على الخبز والوقود، وجابوا الصيدليات بحثا عن أدوية لم تعد متاحة، أو وجدوا مستشفياتهم تفتقر إلى المعدات الطبية الأساسية.

وقد واجهوا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بنظام صحي منضب ومدمر. وواجهت النساء السوريات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع - من جميع الأطراف - وارتفاع عدد حالات الزواج المبكر والقسري. معظم الأطفال السوريين لم يعيشوا يوما واحدا بدون حرب. ويعيش العديد منهم دون طعام أو دواء أو تعليم، أو احتجزوا أو جندوا للمعارك أو أصيبوا أو قتلوا. ولا مناص من أن يشعر كل أبوين في سورية بالألم من أن إرث هذا الصراع سيستمر طوال حياة كل طفل وليد عزيز.

وفي الوقت نفسه، يرى السوريون أن المسؤولين عن أعمال قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب يتمتعون بإفلات شبه كامل من العقاب.

كما لم ير السوريون العاديون أي حل وسط بين الرؤى السياسية غير المتوافقة ولم يحرز أي تقدم حقيقي في المحادثات بين الحكومة والمعارضة للتوفيق بين تلك الرؤى.

لقد رأى جميع السوريين أن المجتمع الدولي منقسم، رهينة للتنافسات الجيوسياسية، وحبيس خطابه المتضارب، وغالبا ما يركز على دعم جانب واحد في النزاع. إن العالم لم ينجح في المساعدة على تخليص السوريين كشعب واحد مما أسماه الأمين العام "كابوسا حيا".

وإنني أعرب عن أسف الأمم المتحدة العميق لأننا لم نتمكن بعد من التوسط لإنهاء هذا النزاع.

وفي خضم تلك المأساة، هناك جانب مشرق هو وجود هدوء نسبي الآن، على الأقل من حيث عدم تغير الخطوط الأمامية لمدة عام حتى الآن. لكن أهدأ عام في النزاع السوري لا يزال عنيفا للغاية بأي مقياس آخر. ولا يزال هناك قصف متبادل متكرر ونيران صواريخ على طول خطوط التماس، واضطرابات عنيفة. واستمرت الضربات الجوية من جانب الأطراف السورية والأجنبية، ولا تزال الجماعات الإرهابية المدرجة في القوائم نشطة ومتواجدة في سورية.

ومن ثم لا تزال ومضات الحرب تقعقع يوميا في سورية، وتتجمع الغيوم الداكنة. والخطر الأكبر على الإطلاق هو أن الهدوء الهش سينهار، مما سيؤدي إلى عاصفة جديدة من الصراع الشامل وكل ما يعنيه ذلك بالنسبة للسوريين والمنطقة وخارجها.

ولهذا السبب سأشدد دائما، أولا وقبل كل شيء، على أهمية ترسيخ هذا الهدوء الهش ليصبح وقفا حقيقيا لإطلاق النار على الصعيد الوطني وفقا للقرار 2254 (2015)، إلى جانب نهج مشترك للتصدي للتحدي المستمر المتمثل في وجود الجماعات الإرهابية المدرجة في القوائم في سورية.

والخطر الآخر الذي يواجه سورية هو أنه حتى لو لم ينهار الهدوء، فإن الركود المطول يترسخ، ويتحمل الشعب السوري عقدا جديدا من اليأس والقنوط والبؤس. هذا خطر جسيم، خاصة إذا لم تحظ سورية باهتمام دبلوماسي دولي خلاق رفيع المستوى.

نعم، يجب على الأطراف السورية التفاوض على تسوية في عملية تقودها سورية دعت إليها الأمم المتحدة لتنفيذ القرار 2254 (2015)، وعليها أن تظهر الإرادة السياسية للقيام بذلك. لكنني مقتنع تماما بأنها لن تتقدم كثيرا إذا لم يتم دعم العملية التي تقودها سورية بدبلوماسية دولية بناءة بشأن سورية. ففي نهاية المطاف، فهذا من بين أكثر النزاعات تدويلا على مدى جيل، حيث أن العديد من القضايا الأكثر أهمية للسوريين ليست في أيدي السوريين.

أعلم أن التقدم لن يكون سهلا. فلا توجد ثقة كبيرة بين السوريين وبين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. والانقسامات عميقة، وهي حيثما ننظر إليه. لكننا بحاجة إلى إيجاد طريقة للالتفاف حول متلازمة "أنت أولا" التي تتسم بها معظم الدبلوماسية بشأن سورية. وهناك في الوقت الحالي مطالب من جميع الأطراف ولكن القليل من الحركة على أي جانب.

فما ينبغي أن يكون واضحا لكل جانب هو أن إحراز تقدم بشأن أهداف معينة أمر غير مرجح من دون إحراز تقدم مناظر بشأن الأهداف التي تهم الطرف الآخر. وبالتالي، فإن المطلوب هو أن نحدد بواقعية ودقة – وأن ننفذ بالتوازي – خطوات مشتركة ومتبادلة، خطوات مقابل أخرى وخطوة بخطوة، من الجهات الفاعلة السورية والدولية.

ولكي ينجح ذلك سيتعين على الحكومة السورية والمعارضة السورية فضلا عن الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية لا أن يكونوا مستعدين لتحديد ما يأملون في تحقيقه واقعيا فحسب، بل وكذلك ما يمكنهم طرحه على الطاولة في سياق المضي قدما بالقرار 2254 (2015). وسنحتاج إلى تفكيك المسائل إلى مكوناتها والتحرك على قدم وساق لإحراز تقدم مطرد.

وهناك العديد من الطرق التي يمكن بها القيام بذلك. غير أن المطلوب هو اتخاذ خطوات جيدة مقابل خطوات جيدة. وعلينا جميعا أن نعمل في هذا الاتجاه، من أجل الشعب السوري.

لقد ناقشت تفكيري في جميع جوانب العملية السياسية مؤخرا في أول اجتماع في دمشق مع فيصل مقداد، بصفته وزير خارجية الجمهورية العربية السورية الجديد، ومع رئيس هيئة التفاوض السورية، أنس العبده، في اسطنبول، وفي مجموعة من الرحلات الدولية والاتصالات الافتراضية. وسأواصل استكشاف الاحتمالات.

وأعتقد أننا بحاجة إلى مواصلة الدبلوماسية الهادئة في هذا الصدد، وأنا أعمل على ذلك. وقد نحتاج مع مرور الوقت، إلى محاولة وضع وسيلة جديدة للمناقشة الدولية – صيغة دولية جديد للدبلوماسية والتعاون اللازمين.

وأود أن أشدد على أهمية إزالة الحواجز التي تعترض إحراز تقدم في مسألة المحتجزين والمختطفين والمفقودين. فلم تسفر جهودي ولا جهود الفريق العامل المعني بهذه المسألة عن التقدم المطلوب. ومع ذلك، أنا مقتنع تماما بأننا إذا تمكنا من تحقيق نجاحات هنا، فإن ذلك سيكون بادرة إنسانية مهمة، وعاملا حيويا لبناء الثقة، وإشارة إلى جميع السوريين، وحلقة وصل في سياق الدبلوماسية الدولية.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد بقوة الحاجة إلى وصول إنساني كامل ومستدام ومن دون عوائق إلى جميع أنحاء سورية. فمن الضروري تكثيف عمليات التسليم عبر خطوط التماس وعبر الحدود للوصول إلى

كل محتاج، في كل مكان. وأكرر نداء الأمين العام إلى مجلس الأمن من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الحاسمة.

كما أود أن أكرر نداء الأمين العام بشأن أهمية تجنب وتخفيف أي آثار لتدابير الجزاءات على قدرة سورية على الحصول على الغذاء والإمدادات الصحية الأساسية والدعم الطبي للتصدي لكوفيد-19 وعلى محنة المدنيين في جميع أنحاء سورية.

ولأنتقل أخيرا إلى عمل اللجنة الدستورية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها. فهي، كما ظللت أقول في كثير من الأحيان، لا يمكنها بمفردها أن تحل النزاع. لكن يمكنها أن تكون لبنة أساس للتعاون بين السوريين في تنفيذ النداء الذي وجهه القرار 2254 (2015) لصياغة دستور جديد. كما يمكن أن تكون فتحا لعملية أوسع يمكن أن تهيئ ظروفا آمنة وهادئة ومحايدة للإصلاح الدستوري في سورية ولإجراء انتخابات حرة ونزيهة تدار تحت إشراف الأمم المتحدة مع أهلية جميع السوريين، بمن فيهم أفراد الشتات، للمشاركة، وبطبيعة الحال، العودة الآمنة والكريمة والطوعية للاجئين السوريين - وكل ذلك في سياق إحراز تقدم في أسلوب خطوات مقابل أخرى، كما أشرت.

وينبغي الإعداد بعناية لدورة سادسة لهيئة الصياغة المصغرة التابعة للجنة الدستورية وينبغي توفير ضمانات لكفالة تنفيذها للاختصاصات والقواعد الإجرائية الأساسية واستعادة بعض الثقة وبناءها وإحراز تقدم في ولاية اللجنة. وينبغي أن تكون الدورة السادسة مختلفة عما حدث من قبل، مع بعض الأهداف الواضحة وأساليب العمل الموثوقة وتعزيز التعاون بين الرئيسين المشاركين وخطة عمل مستقبلية.

وسأواصل إشراك الأطراف السورية والرئيسين السوريين المشاركين والثلث الأوسط إذ نسعى إلى النهوض باللجنة الدستورية. وقد أطلعني الرئيس المشارك الذي رشحته الحكومة السورية، أحمد الكزبري، على اقتراح في دمشق في 23 شباط/فبراير. ونقلت ذلك إلى الرئيس المشارك الذي رشحته هيئة التفاوض السورية، هادي البحرة، الذي عاد باقتراح معدل في 11 آذار/مارس. ونقلت ذلك إلى الرئيس المشارك الذي رشحته الحكومة السورية. وتحدثت إلى الرئيسين المشاركين في الأيام الأخيرة.

إنني أقدر أن كلا الرئيسين المشاركين التزما بتقديم مقترحات إجرائية كتابة، وكلاهما منخرطان في ذلك. وما زلت أيسر تبادلهما على أمل إبرام اتفاق. وستكون الأمم المتحدة مستعدة لعقد دورة سادسة بمجرد التوصل إلى اتفاق.

وقد تمكنت من إطلاعكم الأسبوع الماضي في اليوم العالمي للمرأة على الطرق التي نسعى بها، كميسرين، لكفالة جعل تصميم المرأة السورية على القيام بدورها الكامل في العملية السياسية حقيقة واقعة. وسأواصل إشراك المجلس الاستشاري للمرأة التماسا لأفكارهن ونصائحهن بشأن جميع جوانب العملية.

كما أود أن أشدد على أنني سأواصل إشراك المشاركين في غرفة دعم المجتمع المدني - نساء ورجالا. وأشيد اليوم بجميع السوريين الذين يواصلون العمل ليلا ونهارا من أجل السلام. إنهم لم يفقدوا الأمل قط، كما أن الأمم المتحدة لن تفقد الأمل.

وآمل ألا يستسلم أعضاء المجلس أيضا. وفي الوقت الذي توجد فيه تحديات ملحة كثيرة، لا نغفل عن الأهمية الأساسية للحل السلمي للنزاع السوري. فالحل السياسي هو السبيل الوحيد للخروج، وأنا مقتنع بأنه ممكن. وهو بشكل أو آخر ممكن الآن أكثر من ذي قبل. ولكن لتحويل تلك الاحتمالات إلى واقع،

ستكون هناك حاجة إلى مشاركة خلاقة ورفيعة المستوى من جانب الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية التي لها مصلحة في هذا النزاع. ومن المؤكد أن الوقت قد حان لدفع عملية سياسية حقيقية تعيد سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وتمكن الشعب السوري من رسم مستقبله بشكل مستقل. ومع وضع ذلك الهدف في الاعتبار، لنكفل حصول سورية على أعلى مستويات الاهتمام وباستمرار، وأن نعمل معا لتنفيذ القرار 2254 (2015).

المرفق الثاني

إحاطة العضـو الحالي والرئيس – المقرر السـابق للفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أوغير الطوعي التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، برنارد دوهايم

إنه لشـرف عظيم وامتياز كبير أن أخاطبكم جميعا باسـم الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، كعضو ورئيس– مقرر سابق.

نتفكر اليوم في الذكرى العاشرة للنزاع في سورية، الذي ألحق معاناة كبيرة بالنساء والرجال والفتيات والفتيان السوريين في جميع أنحاء البلد.

وكما ورد بوضوح في إعلان عام 1992 بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإن أي عمل من أعمال الاختفاء القسـري يعتبر جريمة تتعلق بكرامة الإنسـان. وهو عمل مدان بوصـفه إنكارا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكا خطيرا وصارخا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وقد أنشئ الفريق العامل، بوصفه أقدم آلية للإجراءات الخاصة تابعة لمجلس حقوق الإنسان، بولاية متميزة في مجال المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان، في عام 1980 ليكون بمثابة قناة اتصال بين أقارب الأشخاص المختفين والسلطات المعنية بغية توضيح مصيرهم ومكان وجودهم.

وتحقيقا لتلك الغاية، يتلقى الفريق العامل ويدرس تقارير حالات الاختفاء القسـري التي يقدمها الأقارب – أو منظمات حقوق الإنسـان التي تعمل نيابة عنهم – ويحيلها إلى الحكومات المعنية. بعد ذلك يطلب الفريق العامل إلى تلك الحكومات إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة في حالات الاختفاء القسري، والقيام بعمليات بحث عن المختفين أو رفاتهم، وحماية حقوق الضـحايا وأقاربهم في معرفة الحقيقة وإحقاق العدالة والحصول على التعويضات وإحياء الذكرى .

ومنذ بداية النزاع، أحال الفريق العامل 509 حالات فردية إلى الحكومة السـورية بشـأن الاختفاء القسـري المزعوم ل 478 رجلا و 31 امرأة، بمن فيهم أطفال. وتفيد التقارير بأن هذه الحالات وقعت في جميع أنحاء البلد. وفي الوقت الحاضر، لا تزال هناك 490 حالة معلقة، مما يعني أن الفريق العامل لم يتلق سـوى معلومات قليلة جدا أو غير كافية من الحكومة أو من المصـادر المعنية لتوضـيح مصـير الأفراد المعنيين ومكان وجودهم.

وكما هو الحال بالنسبة لمعظم البلدان، ولا سيما سورية، فإن عدد الحالات المسجلة لدى الفريق العامل لا يمثل سوى غيض من فيض بشأن هذه الظاهرة، التي لا تزال واسعة الانتشار ومنهجية، وفقا لعدد من التقارير المتسقة والموثوقة، بما في ذلك أحدث تقرير عن السجن والاحتجاز التعسفيين صادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (A/HRC/46/55).

ومنذ عام 2011، ما فتئنا نطلب من الحكومة السـورية أن توجه لنا دعوة لزيارة البلد، في سـياق ولايتنا. وللأسف، لم نتلق أي رد، على الرغم من عدة رسائل تذكيرية. وفي هذا الصدد، نذكر بقراري مجلس حقوق الإنسان S-18/1 و 19/22، اللذين يدعوان السلطات السورية إلى التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك السماح بزيارات قطرية، ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إنشاء وجود ميداني.

وفي عام 2014، ازداد قلق الفريق العامل إزاء مدى ونطاق الاختفاء القسري في سورية، ولذلك قرر دعوة كيانات الأمم المتحدة على أعلى مستوى إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة هذه المسألة. وعلى وجه الخصوص، طلب الفريق العامل إلى رئيس مجلس الأمن أن يوجه انتباه المجلس إلى المسألة من أجل التفكير في اتخاذ الإجراءات المناسبة، بما في ذلك النظر في إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومنذ ذلك الحين، كررنا دعوتنا كل عام في تقاريرنا السنوية إلى مجلس حقوق الإنسان.

وتتعلق الغالبية العظمى من الحالات المبلغ عنها إلى الفريق العامل بحالات الاختفاء القسري التي ارتكبتها قوات الحكومة السورية أو الجماعات المسلحة التي تعمل بدعم منها أو بموافقتها. وبالإضافة إلى ذلك، شرع الفريق العامل أيضا في النظر في حالات أفعال ترقى إلى مستوى الاختفاء القسري، ارتكبتها جماعات مسلحة غير حكومية تمارس سيطرة فعلية و/أو وظائف شبيهة بالمهام الحكومية على أجزاء من الأراضي السورية. وبقيام الفريق العامل بذلك، فإنه يعمل عملا بولايته الإنسانية على معالجة الفجوة المتزايدة من حيث الحماية التي تؤثر على الأفراد المختفين وأقاربهم الذين حرموا من المعلومات عن مصير أحبائهم وأماكن وجودهم. والقاسم المشترك بين جميع هذه الحالات هو المعاناة الهائلة التي يقاسيها الأقارب المذكورون وعدم وجود سبيل انتصاف فعال لمعالجة محنتهم.

ويلاحظ الفريق العامل أن حالات الاختفاء القسري ترتكب بلا هوادة ودون عقاب في جميع أنحاء سورية، في انتهاك واضح للقانون الدولي. وتبين الحالات التي وثقها الفريق العامل نمطا مقلقا من الاعتقالات التعسفية للرجال، على وجه الخصوص. وكثيرا ما يعتقل عدة أفراد في نفس الوقت في مداهمات فردية. والانطباع الذي ترك لأقاربهم هو أن القصد من تنفيذ الاعتقالات العامة الجماعية هو قمع المعارضة وغرس الخوف في المجتمع المحلي. وعادة ما يتبع الحرمان من الحرية رفض السلطات السورية أو الجهات الفاعلة من غير الدول الكشف عن المعلومات عن مصير الشخص المعني أو مكان وجوده، أو حتى الاعتراف بوجوده. وتشير التقارير إلى أن العديد من الأفراد تعرضوا للتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مما أدى أيضا إلى وفيات أثناء الاحتجاز.

ويصف أقاربهم ما يقومون به من محاولات يائسة للحصول على مزيد من المعلومات عن أحبائهم، وغالبا على مدى فترة طويلة. وفي غياب آليات رسمية للحصول على مزيد من المعلومات، يضطرون لإجراء التحقيقات اللازمة بأنفسهم، وغالبا ما يواجهون التخويف والأعمال الانتقامية المستهدفة. ويشدد الفريق العامل على ضرورة الاعتراف التام بأن الضحايا، في حالة الاختفاء القسري، ليسوا فقط الأشخاص الذين يختفون، بل هم أيضا الأشخاص الذين يعانون من الأذى نتيجة لذلك. وبالإضافة إلى الكرب والحزن اللذين يسببهما غياب أحبائهم، فإن من تركوا وراءهم يعانون أيضا من عواقب وخيمة تؤثر على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وحتى عندما تؤكد السلطات الوفاة، نادرا ما يعاد رفات الضحايا وممتلكاتهم إلى أقاربهم لدفنهم، مما يزيد من تفاقم محنتهم ومعاناتهم. وفي غياب التحقيقات الفعالة على ما يبدو، فإن الزيادة الملحوظة في إصدار إخطارات رسمية بالوفاة لأقارب المختفين قد جسدت ثقافة الإفلات من العقاب المتفشية.

ونشعر بالجزع أيضا، كما هو مبين في تقريرنا السنوي الأخير إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/45/13)، إزاء التقارير العديدة التي تفيد بأن عدة أفراد من نفس الأسرة يتعرضون للاختفاء القسري، بمن فيهم أطفال لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات.

وقبل أربعين عاما، أنشــئ الفريق العامل بفضــل النشــاط الدؤوب لأقارب المختفين. وعمل الفريق العامل، في إطار ولايته، مع هؤلاء الأقارب لمساعدتهم على التأكد من مصير أفراد أسرهم وأماكن وجودهم، والتوعية بالاختفاء القسري باعتباره جريمة مستمرة، وإنهائه في جميع أنحاء العالم.

ويعترف الفريق العامل بالرؤية الشــاملة والقائمة على الحقوق التي يقدمها ميثاق الحقيقة والعدالة، والتي عرضـتها خمس جمعيات أسـرية سـورية في 10 شـباط/فبراير. ويدعو هذا الميثاق إلى اتخاذ إجراءات جماعية لمحاسبة الجناة وحماية حقوق الضحايا وأقاربهم في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر والذاكرة.

وفي هذا السياق، يشدد الفريق العامل على أنه يجب على جميع المكلفين بالواجب ضمان الشفافية الكاملة والمســاءلة فيما يتعلق بالأشــخاص المحتجزين، ومســاءلة أقاربهم عن مصــيرهم وأماكن وجودهم، وضــمان احترام وحماية الإجراءات القانونية الواجبة وحقوق المحاكمة العادلة. وينبغي الكشــف عن جميع أماكن الاحتجاز – الرسمية وغير الرسمية – مع قوائم كاملة بالأسماء وتسجيل رسمي لجميع المحتجزين في هذه المرافق، ويجب أن نضمن عدم احتجاز الأشخاص إلا في مرافق معترف بها.

وينبغي منح جميع الضـحايا، بمن فيهم أسـر المختفين، الحق في الحصـول على سـبيل انتصـاف فعال، بما في ذلك وقف الانتهاكات، فضلا عن التعويض وإعادة التأهيل والترضية وضمانات عدم التكرار.

ويؤيد الفريق العامل الدعوة التي أطلقت مؤخرا لإنشــاء آلية مســتقلة ذات ولاية دولية من أجل توضــيح مصــير ومكان المفقودين والمختفين، وتحديد مواقع المقابر الجماعية، واســتخراج الرفات البشــرية لهؤلاء الأفراد والتعرف عليها وإعادتها إلى أقاربهم، مع إيلاء الاحترام الواجب لعاداتهم الثقافية.

لقد اســتمرت الحالة المأســاوية في ســورية لفترة أطول مما ينبغي. وحان الوقت الآن لتقوم الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، وكذلك الآليات الأخرى للمجتمع الدولي، بإثبات قدرتها على الاســتجابة للتحديات وتلبية حقوق واحتياجات الضـحايا في سورية. وتمكين العديد من الأسر من طي صـفحة الماضـي بعد عقد من الصدمات والخسائر يعتمد على عملنا الجماعي والمنسق. والفريق العامل على استعداد للإسهام في تلك العملية.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل: بالإنكليزية والصينية]

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد دوهيم على إحاطتيهما.

لقد استمرت الأزمة السورية عقدا كاملا. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، عانت سوريا من الغزو غير القانوني والاحتلال الخارجي والإرهاب والجزاءات الانفرادية. فالتنمية الوطنية يكاد يصيبها الركود بينما أصبحت حياة الناس بائسة. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعو باستمرار لإنهاء الأزمة السورية في وقت مبكر وأن يسعى إلى تخفيف معاناة الشعب السوري.

وأود اليوم أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن نواصل السعي لإيجاد حل سياسي. تؤيد الصين جهود المبعوث الخاص بيدرسن المستمرة لضمان تنفيذ القرار 2254 (2015) والنهوض بعمل اللجنة الدستورية السورية. وندعو جميع الأطراف في سوريا إلى مواصلة الاتصال بالمبعوث الخاص والانخراط في حوار سياسي مكثف على أساس توافق الآراء القائم وإحراز تقدم في وقت مبكر. ويجب أن تظل اللجنة الدستورية مستقلة في أداء مهامها وأن تلتزم بمبدأ العملية التي تقودها وتملكها سوريا، فضلا عن خلوها من التدخل الخارجي. وينبغي لجميع الأطراف في الأزمة السورية أن تستجيب على نحو فعال لنداء الأمين العام بوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وأن تعمل على استقرار الحالة الأمنية في سوريا وتهيئ الظروف اللازمة للتسوية السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي ربط المساعدات الإنسانية ومساعدات إعادة الإعمار لسوريا بالعملية السياسية، لأن ذلك من شأنه أن ينتهك مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال ويقوض الثقة المتبادلة بين الأطراف.

ترحب الصين بإنشاء روسيا وقطر وتركيا آلية تنسيق ثلاثية لسوريا، وتثني على البلدان العربية المعنية للنظر الإيجابي في عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية. ونأمل أن يسفر هذا الزخم الإيجابي عن نتائج ملموسة وأن يحقق التفاعل مع جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع بلدان المنطقة على تعزيز الحوار والتعاون بدلا من مواصلة التهديدات أو السلوك المعيق.

ثانيا، يجب علينا ضمان الامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. على مر السنين، تسبب العدوان والاحتلال والهجمات غير القانونية على الأراضي السورية في الاضطرابات في سوريا والمنطقة بأسرها. وتشير الصين إلى أن بعض الدول شنت مؤخرا غارات جوية وأطلقت الصواريخ على سوريا. وبعث الممثل الدائم لسوريا برسالة إلى رئيس مجلس الأمن يعرب فيها عن قلقه في هذا الصدد. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى احترام سيادة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وتجنب تفاقم الوضع في سوريا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم بتعزيز الوحدة والتسامح مع المجتمع السوري، وكذلك نبذ كل النوايا والإجراءات الرامية إلى عزل البلد.

ثالثا، يجب أن نعزز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في سوريا. فالإرهابيون متخندقون في شمال غرب سوريا وكثيرا ما يشنون هجمات تسفر عن خسائر في صفوف المدنيين. وهناك اتجاهات جديدة مثيرة للقلق في أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الإرهابي. ويساور الكثير من أعضاء

المجلس القلق إزاء الأنشطة الإرهابية في سوريا وخطر انتشارها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود الحكومة السورية لحماية أمنها الوطني ومكافحة القوى الإرهابية في سوريا.

ويقتضي النهوض بالعملية السياسية السورية واستعادة السلام والهدوء في البلد من جميع الأطراف السورية والمجتمع الدولي تعزيز الحوار وبناء توافق الآراء والعمل معا. ولن تؤدي الجزاءات والضغوط إلا إلى رد فعل ومواجهة قوية، بالإضافة إلى شدة النزاع وإطالة أمده وتفاقم معاناة الشعب السوري، ولن تساعد في حل المشاكل الأساسية. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن مستقبل سوريا سيظل في أيدي الشعب السوري. وينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يلتزما بمبدأ عملية تقودها وتملكها سوريا وأن يؤديا دورا بنّاء في التوصل إلى تسوية سياسية سريعة للمسألة السورية.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته حول الوضع السياسي في سوريا، والسيد برنار دوهايم على إحاطته بشأن وضع المحتجزين والمفقودين في سوريا. يصادف اليوم مرور 10 سنوات على بدء الاحتجاجات السلمية في سوريا. وبدلا من الاستجابة لتلك المطالب بالكرامة والعدالة، رد النظام السوري عليها بعنف وحشي.

وما زال القمع مستمرا بعد وفاة أكثر من نصف مليون شخص. وشُرّد الملايين واحتجز الآلاف تعسفا أو فقدوا، بينما دُمّر البلد تماما وأُستخدمت الأسلحة الكيميائية والبراميل المتفجرة ضد الشعب السوري. وأذكّر بكلمات الأمين العام في الأسبوع الماضي: " لا تزال الحالة كابوسا حقيقيا".

إن من واجب مجلس الأمن دعم وتعزيز القانون الدولي من خلال التصرف بحزم ردا على الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، والتي يُعدُّ الكثير منها جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. وأشار الأمين العام إلى أن أطراف النزاع السوري قد انتهكت القانون الدولي الإنساني مرارا وتكرارا في إفلات شبه مطلق من العقاب.

وتنضم إستونيا إلى السيد دوهايم والاتحاد الأوروبي في الدعوة إلى إنشاء آلية دولية لتحديد مكان المفقودين أو رفاتهم. وتجب المساءلة عن الكثير من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فضلا عن وضع حد للإفلات من العقاب.

وتؤدي آليات التحقيق مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، التابعة للجمعية العامة، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، وبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، دورا محوريا في جمع الأدلة وكشف الجرائم المرتكبة ضد الشعب السوري والمضي نحو المساءلة. ونؤيد تلك الجهود تأييدا كاملا. ونأمل أن يعمل مجلس الأمن بشكل أوثق مع هذه الآليات وأن يدرج هذه المسألة في جدول أعماله.

ولن ينتهي النزاع حتى يتوقف النظام السوري عن استخدام التعذيب لقمع حرية التعبير وإسكات مواطنيه. ونطالب بالإفراج عن جميع المدنيين المحتجزين تعسفيا، لا سيما النساء والأطفال والمسنين.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية، لم تحقق اللجنة الدستورية السورية بعد النتائج المتوقعة. ولا يزال الجمود مستمرا بسبب رفض النظام الانخراط بصورة فعالة في العملية.

ويجب أن يأخذ التخطيط لمستقبل سوريا، بما في ذلك إعادة بناء البلد، المطالب المشروعة للمعارضة السورية في الاعتبار. وتؤيد إستونيا والدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي إجراء انتخابات حرة ونزيهة في سوريا تحت إشراف الأمم المتحدة وفقا للقرار 2254 (2015)، بمشاركة جميع السوريين بمن فيهم أفراد الشتات. ولن يكون أي إجراء آخر أقل من ذلك سوى مهزلة أخرى. ونُذكّر الحكومة السورية وحلفاءها بأن الاتحاد الأوروبي لن يدعم إعادة إعمار سوريا أو يرفع عنها الجزاءات قبل ترسيخ عملية سياسية حقيقية فيها.

ولا تزال إستونيا والاتحاد الأوروبي ملتزمين بإيجاد حل سياسي دائم وموثوق به للنزاع في سوريا. ونشجع جميع الجهات الفاعلة الدولية على دعم الشعب السوري في تحقيق تلك الأهداف الواردة أيضا في خريطة الطريق للسلام على النحو المبين في القرار 2254 (2015) وبيان جنيف لعام 2012 (S/2012/522، المرفق).

المرفق الخامس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل: بالإنجليزية والفرنسية]

أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد برنار دوهيم على إحاطتيهما.

نحيي اليوم ذكرى حزينة جدا: عقد من الحرب في سوريا. وأود أن أشيد بمئات الآلاف من الضحايا المدنيين.

قبل عشر سنوات اختار نظام الأسد الاستجابة للمطالبة بالحرية والكرامة التي عبّر عنها شعبه سلميا بالقمع العشوائي. وعذّب وحاصر وقصف سكانه، بما في ذلك بواسطة الأسلحة الكيميائية لضمان بقاء عشيرته في السلطة بدلا من تقديم أدنى تنازل عنها.

واليوم، دمرت سورية. نحن جميعا نعلم الأرقام التي تصدم ضمائرنا: نصف السكان مشردون أو لجأوا إلى البلدان المجاورة، وأكثر من 13 مليون شخص بحاجة إلى المعونة الإنسانية، وعشرات الآلاف من الناس قد اختفوا. فالشباب يدفعون ثمنا باهظا للنزاع الدائر، وكما قال الكثيرون، لم يعرف بعضهم سوى الحرب.

تستمر الحرب في سورية حتى اليوم: فالأعمال العدائية تتزايد في شمال البلد، وعدم الاستقرار مزمن في المناطق التي استعادها النظام بالقوة، وداعش يعيد تشكيل قواته. وتدل هذه الملاحظة الواضحة على فشل سياسة الأرض المحروقة التي ينتهجها النظام وحلفاؤه. إن الحل السياسي وحده هو الذي سيسمح لسورية ككل بالتعافي وتجنب عقد ضائع آخر.

وتكرر فرنسا دعوة الأمين العام إلى جميع الأطراف، ولا سيما دمشق، لاغتنام فرصة الحوار بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للصراع. من الوهم الاعتقاد بأن جهة فاعلة يمكن أن تفرض إرادتها بالقوة ثم تتوقع عملية تعمير دولية. لقد حان الوقت لكي ينخرط النظام بحسن نية في مفاوضات جنيف، التي اقترحت هيئة التفاوض السورية جدولا زمنيا معقولا لها. ويتحمل النظام المسؤولية الكاملة عن عرقلة عمل اللجنة الدستورية، التي لم تحرز عمليا أي تقدم خلال ما يقرب من عام ونصف العام منذ إنشائها.

ولا يمكن أن يكون نجاح اللجنة شرطا مسبقا لأي تقدم. وفي هذا السياق، من الملح أكثر من أي وقت مضى إنشاء عملية سياسية أوسع نطاقا بشأن جميع جوانب القرار 2254 (2015). وهذا يعني العمل من أجل إرساء وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني والتحضير الآن لإجراء انتخابات حرة وشفافة تحت إشراف الأمم المتحدة، يتمكن المغتربون من المشاركة فيها، وبدون ذلك لن تكون هناك تسوية للنزاع.

كما ستؤيد فرنسا تأييدا كاملا أي مبادرة تسمح بإحراز تقدم بشأن مسألة المحتجزين لدى النظام والمفقودين. وفي هذا الصدد، نلاحظ الدعوات إلى إنشاء آلية دولية بشأن هذه المسألة ونشجع المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية على إحراز تقدم على هذه الجبهة، كما اقترحت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة. ونشجع المبعوث الخاص على العمل بشأن جميع هذه الجوانب وتقديم تقرير إلى المجلس.

وبدون تسوية سياسية ذات مصداقية، ستظل فرنسا وشركاؤها ثابتين في موقفهم بشأن إعادة الإعمار والتطبيع والجزاءات. لقد اتخذت هذه المواقف ردا على القمع الوحشي الذي يمارسه النظام ضد

شـــعبه والانتهاكات الجســـيمة لحقوق الإنســـان التي ارتكبها مســـؤولوه. ولا تزال هذه الانتهاكات مســـتمرة حتى اليوم.

ومن غير الواقعي الاعتقاد بأن الانتخابات الرئاسـية الصـورية المقرر إجراؤها هذا الصـيف سـتكون كـافيـة لتغيير هذه المواقف. لن نعترف بنتـائج انتخـابـات لا تفي بـالمعـايير المنصـــوص عليهـا في القرار 2254 (2015).

وسنواصل تقديم دعمنا الكامل للآليات الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصـدد، فإن التقدم المحرز في الإجراءات القانونية الوطنية هو خطوات هامة لكفالة عدم إفلات المســـؤولين عن جميع الجرائم السـابقة من العقاب. لقد اسـتمر النزاع في سـورية لفترة طويلة جدا، لكن فرنسـا لا تزال أكثر تصـميما من أي وقت مضى على بذل كل ما في وسعها لإعادة السلام إلى سورية.

المرفق السادس

بيان الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، ت. س. تيرومرتي

أود أن أبدأ بتوجيه الشـــكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى ســـورية بيدرســـن على إحاطته بشأن التطورات الأخيرة في سورية. فقد سافر إلى دمشق وموسكو وسوتشي وعقد اجتماعات مع أصحاب مصـــلحة مهمين. وأشـــكره على آرائه الصـــريحة التي تعكس الحالة الراهنة وتقييمه للحالة. ومن المحبط حقا أننا، ونحن نقترب من السـنة العاشـرة من الصـراع في سـورية، لا يزال السـلام والاسـتقرار، للأسـف، بعيدي المنال بالنسبة للبلد وشعبه.

إن عملية الانتقال السـياسـي في سـورية، التي تيسـرها الأمم المتحدة، ليسـت عملية حصـرية. ولم تسفر الجولات الخمس لاجتماعات هيئة الصياغة التابعة للجنة الدستورية السورية إلا عن تقدم ضئيل جدا. كما أن التأثير الخارجي يؤثر سلبا على العملية.

والحالة على أرض الواقع لا تعطي صـورة متفائلة أيضـا. وسـيكون من غير الواقعي توقع أي نتائج جذرية في المستقبل القريب ما لم يتخذ المجتمع الدولي خطوات جماعية حاسمة في الاتجاه الصـحيح ويعمل على رأب الخلافات. وإذا كنا جادين في تحقيق التقدم، فإننا بحاجة إلى مزيد من التقارب في وجهات النظر والعمل على تعزيز ما يمكن للمبعوث الخاص القيام به.

إن الدبلوماسية الدولية البناءة هي ضرورة الساعة لتسوية الخلافات القائمة بالتركيز على الخطوات المشتركة والمتبادلة. ونعتقد أن ربط العمل الإنساني والإنمائي بالتقدم المحرز على المسار السياسي سيساعد على تهيئة بيئة مواتية للثقة والاطمئنان. ونرحب بالجولة الخامسـة عشـرة من الاجتماعات الدولية في عملية أسـتانا، التي عقدت في سـوتشـي الشـهر الماضـي. وندعو جميع أطراف النزاع إلى إظهار الإرادة السـياسـية والفطنة لكسر الجمود الحالي في عمل اللجنة الدستورية.

لقد ســاهم النزاع الســوري ومشــاركة جهات فاعلة خارجية في نمو الإرهاب في البلد وجيرانه. وقد جرى التأكيد مجددا على ذلك في آخر تقرير للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشـــام (S/2021/98). ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء الوجود المتزايد والنشـــاط الإرهابي لهيئة تحرير الشام وغيرها من الجماعات الإرهابية المنتسبة إليها التي تشكل تهديدا للمدنيين داخل منطقة خفض التصعيد في إدلب وخارجها. ومن الضـــروري أن تتقيد جميع الأطراف بالتزاماتها الدولية بمكافحة الإرهاب والمنظمات الإرهابية في سورية على النحو الذي حدده مجلس الأمن.

وتؤمن الهند إيمانا راســخا بأنه لا يمكن تحقيق الأمن والاســتقرار على المدى الطويل في هذه المنطقة إلا بالحفاظ على سـيادة سـورية وسـلامتها الإقليمية. كما أننا لا نزال مقتنعين بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري، ونؤكد من جديد التزامنا بالنهوض بعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة بما يتماشى مع القرار 2254 (2015).

لقد جلب النزاع السـوري المسـتمر منذ 10 سـنوات معاناة لا توصـف للشـعب السـوري. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى زيادة تفاقم الحالة، مما يشكل تحديات خطيرة للبنية التحتية الصحية الهشة. هناك حاجة ملحة لزيادة المسـاعدات الإنسـانية لجميع السـوريين في جميع أنحاء البلد دون تمييز أو تسـييس

أو أي شروط مسبقة. تدعو الأزمة الإنسانية، التي تفاقمت بسبب الجائحة، إلى تخفيف العقوبات المفروضة على سورية. يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بشعور من الإلحاح لمساعدة الشعب السوري.

وما زلنا مقتنعين بأن جميع الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية في سورية ستؤثر تأثيرا إيجابيا على المسار السياسي أيضا. وندعو منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، ولا سيما منظمة الصحة العالمية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى إعطاء الأولوية لبرنامج التطعيم في سورية، بما في ذلك من خلال مبادرة إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي.

وكما ذكرنا في بياناتنا السابقة عن سورية، فإن الهند تقدم إلى البلد بانتظام المساعدة الإنمائية والدعم لتنمية الموارد البشرية. ويشمل ذلك خطوط الائتمان لمشاريع التنمية، وتوفير الأدوية والغذاء، وإدارة مخيم لتركيب الأطراف الصناعية وبرامج تدريبية لبناء القدرات للمواطنين السوريين. ونؤكد مجددا التزامنا بمواصلة هذه المبادرة دعما للشعب السوري.

وأخيراً، في هذه الذكرى العاشرة للنزاع، دعونا نؤكد من جديد عزمنا على مساعدة الشعب السوري. وتقف الهند على استعداد لمواصلة تقديم كل ما يمكن من مساعدة ودعم للشعب السوري.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، مايكل كيبوينو

أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية غير بيدرسن والسيد برنار دوهيم على إحاطتيهما.

إن من المحزن، إذ نحيي الذكرى السنوية العاشرة للنزاع الذي طال أمده في سورية، أن شعب ذلك البلد لا يزال يعاني من حالة تدويل الحروب العنيفة التي لا معنى لها، والتي أسفرت عن مقتل ما يصل إلى 000 593 شخص، وأسفرت عن حالة طوارئ هائلة للاجئين والنازحين، وأشعلت أزمة إنسانية ذات أبعاد لا يمكن تصورها، وأفقرت حرفياً جميع سكان بلد كان ذات يوم ينعم بالسلام والكرامة. وقد قال الأمين العام في كلمته التي أدلى بها في 10 آذار/مارس 2021 إن الشعب السوري "عانى من بعض من أعظم الجرائم التي شهدها العالم في هذا القرن"، الأمر الذي دفعه إلى مناشدة مجلس الأمن مراراً بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة الحاسمة.

إن الواقع المدمر للحالة في سورية هو اتهام لتعددية الأطراف، وخاصة مجلس الأمن، الذي هو في طليعة حفظ السلام والأمن الدوليين. ولذلك يدعو وفد كينيا جميع أعضاء المجلس، ولا سيما الذين لديهم مواقف متباينة، إلى توحيد الصفوف لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء، ظل منشودا لزمن طويل، نحو التوصل إلى حل سياسي لصالح الشعب السوري.

ولكي نبدأ في رؤية التغيير الذي تشتد الحاجة إليه في سورية، من المهم تجديد المسار السياسي الذي تدعمه الضرورات الثلاث التالية: أولاً، استئناف اللجنة الدستورية عملها، مع التزام حقيقي من جميع الأطراف بالنظر في مقترحات وحلول ملموسة بغية إعداد وصياغة الدستور الجديد. ونأمل أن تؤدي الزيارة التي قام بها المبعوث الخاص بيدرسن مؤخراً إلى دمشق إلى توليد زخم في هذا الاتجاه. ومن الأهمية بمكان أن يلتزم الحل السياسي بقيادة وملكية سوريتين بالمبادئ المنصوص عليها في القرار 2254 (2015)، بما في ذلك كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ثانياً، الحاجة إلى دبلوماسية دولية بنّاءة لسد الفجوات القائمة من أجل إحياء المسار السياسي، على النحو الذي دعا إليه المبعوث الخاص. ويتطلب ذلك معالجة حالة المحتجزين، بما في ذلك عن طريق تيسير الإفراج عن المحتجزين من الفئات الضعيفة، مثل المسنين والنساء والأطفال، وتوضيح وضع الأشخاص المفقودين. وستكون هذه تدابير مهمة لبناء الثقة.

وأخيراً، تدعو الضرورة لأن تحترم جميع الأطراف وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، تثني كينيا على ضامني عملية أستانا لتأكيداتهم المستمرة على الالتزام بوقف إطلاق النار. وندين الهجمات التي وقعت في بلدات قريبة من الحدود السورية-التركية والقصف المتبادل والغارات الجوية الموجهة بين الجماعات المسلحة. كما يساورنا قلق بالغ إزاء الهجمات المتفرقة التي تستخدم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والتي أسفرت عن وفيات وإصابات بين المدنيين. فيجب أن تتوقف هذه الهجمات.

وأود أن أختتم كلمتي مرة أخرى بترديد كلام الأمين العام. ونؤكد من جديد أن الفرصة سانحة أمام الطرفين لإظهار استعدادهما لإيجاد أرضية مشتركة، ونعترف بضرورة أن يتجاوز السوريون هذه الحالة الطويلة من النزاع. وتعتقد كينيا اعتقاداً راسخاً بأن مجلس الأمن والنظام المتعدد الأطراف يجب أن يعطيا الأولوية لمصالح واحتياجات الشعب السوري من خلال دعم حوار شامل بقيادة سورية يملك زمامه السوريون بهدف إيجاد حل سياسي متين.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميرس

[الأصل: بالإسبانية]

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد دوهيم على تقريريهما.

كما ذُكر، فقد مضى عقد على بدء النزاع السوري - 10 سنوات شهدنا فيها أزمة ذات عواقب وخيمة على البشرية، عقد من الزمن لم يرق فيه المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى مستوى الالتزام "بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، وهو الأساس الذي يقوم عليه ميثاق الأمم المتحدة.

إن التكلفة البشرية والاقتصادية غير مقبولة، ولا تزال مهمة المجلس والمجتمع الدولي على حالها - وهي وضع حد للعنف في سورية بشكل عام. وبعد عشر سنوات من اضطرار المدنيين إلى دفع أغلى ثمن، من الواضح أن الطريق السياسي هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يضع حداً لمعاناة الملايين من الناس.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لا يزال عمل اللجنة الدستورية متوقفاً، وكذلك المناقشات بشأن مسائل أخرى، مثل الإفراج عن المحتجزين. ونكرر دعوتنا للمشاركين في العملية السياسية، التي يسرها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى المشاركة بحسن نية وبطريقة بناءة وملتزمة للتوصل إلى اتفاق يحقق السلام والازدهار للشعب السوري.

إننا ندرك الأثر الخطير للحرب على النساء والأطفال. وفي هذا الشهر الذي يصادف أيضاً اليوم العالمي للمرأة، أود أن أذكر بقصة الفتاة السورية الشابة، يسرا مارديني، التي كانت ضمن أول فريق أولمبي للاجئين في عام 2016. اضطرت يسرا إلى مغادرة بلدها في سن السابعة عشرة، وانطلقت في رحلة عبر لبنان وتركيا للوصول إلى أوروبا. وفي وسط البحر الأبيض المتوسط، تفككت الطوافة التي كانت تسافر عليها يسرا وشقيقتها مع 20 لاجئاً آخرين. قفزت يسرا مع شقيقتها واثنين آخرين في البحر وسبحت من القارب إلى بر الأمان. إن يسرا مثال على قوة وتصميم الشعب السوري - أولئك الذين التمسوا اللجوء خارج بلدهم وكذلك أولئك الذين بقوا.

ومن المفجع أن آلاف النساء والفتيات السوريات يعانين من عواقب النزاع، غير قادرات على الفرار كما فعلت يسرا. وهن لا يزلن يقعن ضحايا لأشكال مختلفة من العنف الجنساني وانتهاكات حقوق الإنسان. وكثيرات غيرهن لا يعرفن أماكن وجود أطفالهن أو أزواجهن أو آباءهن أو إخوتهن. وفي العقد الماضي، قُتل أو أصيب أكثر من 000 12 طفل، في حين أن غالبية الأطفال السوريين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. إن المجتمع الدولي والأمم المتحدة مدينان لجميع الفتيات والشابات والأطفال السوريين الذين ما زالوا يعانون من العنف في بلدهم، ومع مرور كل دقيقة يكون مجلس الأمن هذا متواطئاً في عدم اتخاذ أي إجراء أو في العجز عن إنهاء هذا الفصل المشين.

يجب محاسبة المسؤولين عن الفظائع التي يتعرض لها الشعب السوري. وتظهر إدانة ضابط سوري سابق في محكمة ألمانية مؤخرا بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية مدى ثقل القانون. ونأمل أن تصدر أحكام أخرى هناك، حيث وقعت جرائم ينبغي ألا تمر من دون عقاب.

وندعو جميع الدول إلى التعاون مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في

الجمهورية العربية الســــورية منذ آذار/مارس 2011. فلنتذكر أن الجمعية العامة أنشـــأت هذه الآلية في مواجهة شـــلل مجلس الأمن، وذلك لمكافحة الإفلات من العقاب على وجه التحديد. وينبغي إحالة الفظائع والجرائم الدولية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن النتائج الأخيرة التي توصـــلت إليها لجنة التحقيق الدولية المســـتقلة المعنية بالجمهورية العربية السـورية بشـأن حالات الاحتجاز والاختفاء القسـري في سـورية منذ عام 2011 تثير القلق. ونطالب بالإفراج عن جميع الأشـــخاص المحتجزين تعســـفاً، فضـــلاً عن توضـــيح فوري لجميع حالات الاختفاء القســـري المبلغ عنها.

وفي غياب حل عســكري للنزاع في ســورية، تكرر المكســيك الإعراب عن قلقها إزاء تذرع بعض الدول بشـكل تعسـفي بالمادة 51 من الميثاق لتبرير اسـتخدام القوة دون إذن من المجلس. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الممارسة تنطوي على خطر أن تزيد بحكم الأمر الواقع من الاستثناءات للحظر العام على استخدام القوة، على النحو الوارد في الفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق.

وتكرر المكسيك نداء الأمين العام إلى دعم جهود المبعوث الخاص الرامية إلى تحقيق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وإنشاء آليات لبناء الثقة من أجل تهيئة بيئة أكثر أمنا واستقرارا على أرض الواقع. وليس الغرض من ذلك ســوى ضــمان معالجة الشــواغل الرئيســية للســوريين، على النحو المحدد في القرار 2254 (2015)، في نهاية المطاف.

أختتم بياني بالتأكيد مجددا على الفرضـية التي خرجت المبادرة الفرنسـية – المكسـيكية من رحمها، ألا وهي، أنه لا يمكن اسـتخدام حق النقض عندما يتعلق الأمر بمنع الفظائع أو وقفها. وبعد عشـر سـنوات من الحرب والمعاناة الإنسانية، حان الوقت لنقول كفى عنفا ولأن نركز جميع الجهود على العمل الدبلوماسي. ونحن أيضا سنُحاسب على ما يُنسب إلينا من أفعال أو امتناع عن الفعل.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشـــكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى ســـورية غير بيدرســـن والســـيد برنار دوهيم على إحاطتيهما.

في 9 شباط/فبراير، وخلال جلسة الإحاطة بشأن هذه المسألة عينها، كان بوسع المرء أن يشعر ببعض الإحباط بل والامتعاض في كلمات السيد بيدرسن بسبب عدم إحراز تقدم في الحوار السياسي.

وأود أن أطمئنه بأننا نشـاطره إحباطه لأنه بعد 10 سـنوات من النزاع والآلاف من الوفيات، يجب التوقف عن جعل ســـورية مختبرا للأهوال حيث تمت تجربة كل شـــيء ولم يتحقق شـــيء، أو لم يتحقق إلا القليل جدا.

ويساور وفد بلدي قلق عميق إزاء استمرار العنف، الذي شهد زيادة في انتهاكات وقف إطلاق النار وتجدد الأعمال العدائية في شمال سورية. ويسهم استخدام الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، فضـلا عن الغارات الجوية وأعمال القصـف بالقنابل المتكررة بشكل متزايد، في زيادة عدد القتلى والجرحى المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

ونحن مقتنعون بأن التقدم الحقيقي والملموس في عمل اللجنة الدستورية وفي وقف الأعمال العدائية يجب أن يكمله التقدم في مجالات أخرى، مثل إنهاء التدخل الخارجي، بما في ذلك دعم الجماعات المسـلحة ونهب الموارد الســـورية، من بين أمور أخرى. ويجب على الجميع احترام ســـيادة ســـورية واســـتقلالها وسلامة أراضيها.

ونشـجع المبعوث الخاص على مواصـلة مسـاعيه الحميدة لإيجاد سـياق سـياسـي، يضـم جميع الأطراف السورية والجهات الفاعلة الإقليمية ومن يمكنهم مساعدته على دفع هذه العملية.

وفي الواقع، كيف يمكن للمرء أن ينجح في صـياغة دسـتور توافقي في سـياق تقوم فيه مجموعات معينة – يصـــفهم البعض بأنهم إرهابيون والبعض الآخر بأنهم أصـــدقاء – بأعمال، أقل ما يقال عنها، أنها تحبط الهدف المنشـــود؟ وكيف يمكن إحراز تقدم في جو من الشـــك بين الأطراف تفرض فيه الجزاءات تضـحيات لا تُحتمل على الشـعب السـوري، بما في ذلك النسـاء والأطفال، بدلا من أن تطعن في شـرعية السلطات السورية؟

إن للشعب السوري، مثله مثل جميع الشعوب، الحق في السلام والأمن وفي الانتخاب الحر لقادته.

وكما هو الحال في أماكن أخرى، تجسـد المفاوضـات بين الأطراف السـورية بالضـرورة ديناميات قوتها، والتي لا يمكن تعديلها إلا من خلال حوار شـامل للجميع بقيادة سـورية. ومن الواضـح اليوم أنه لا يمكن لأي من أطراف النزاع في ســـورية تحقيق ما يريده من خلال العمل العســـكري وحده. ولذلك، فقد آن الأوان لكي تُعرب الحكومة والمعارضـــة، بدعم من المجتمع الدولي، أخيرا عن عزمهما على إجراء حوار صريح وصادق من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة، يكون في مصلحة بلدهما.

ويتمثل جانب آخر بالغ الأهمية لدفع العملية السياسية قدما في ضرورة اتخاذ تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك إطلاق سراح المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة. ويمكن أن تؤدي هذه التدابير إلى تحقيق تقدم كبير صوب بناء الثقة وتشجيع الحلول التوفيقية الضرورية في أي عملية تفاوضية.

وفي هذا الشهر، المُكرس للمرأة، بدلا من مجرد إعادة تأكيد المبادئ، يجب اتخاذ إجراءات للنظر في الظروف المعيشية للمرأة وتعزيز قدرتها على المشاركة في جميع مراحل عملية التفاوض من أجل ضمان إشراكها وإشراك الشباب في عملية السلام.

في الختام، إن واجبنا هو تشجيع الأطراف السورية على الدخول في حوار، وليس القيام بذلك نيابة عنها. وفي هذا الصدد، أدعو أعضاء المجلس إلى اغتنام الفرصة التي يبدو أنها تلوح اليوم وإلى تغيير نظرتهم للأزمة المتعددة الجوانب التي تواجهها سورية. وبهذه الطريقة، يمكننا أن ندعم المبعوث الخاص في مهمته الصعبة.

المرفق العاشر

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، مونا يول

أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية بيدرسن والسيد برنار دوهيم، من الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، على إحاطتيهما اللتين جاءتا في الوقت المناسب تماما.

كما ذكر أعضاء آخرون في المجلس، فإن هذا الشهر يصادف الذكرى السنوية العاشرة للنزاع السوري. وحقيقة أن النزاع لا يزال مستمرا تنعكس في الواقع بصورة سيئة على المجتمع الدولي وعلينا جميعا. إننا نخذل الشعب السوري.

وينبغي أن نغتنم هذه الذكرى المأساوية لا للتفكير في أخطائنا فحسب، بل لنبحث عن سبل لتغيير ديناميات النزاع وتحقيق تقدم بالفعل. ولكن كما أبرز المبعوث الخاص، يجب على السوريين أنفسهم أن يمسكوا بزمام العملية السياسية. ونحث حكومة سورية والمعارضة على وضع احتياجات الشعب على رأس أولوياتهما وعلى الدفع قدما بالعملية الدستورية، وعلى نطاق أوسع بعملية السلام.

ونشيد بإشراك المجتمع المدني ونحث المبعوث الخاص على مواصلة الاستفادة من خبرة أعضاء المجتمع المدني في اللجنة الدستورية. ولا يمكن للسوريين وحدهم حل هذا النزاع. ولا تزال عدة جهات فاعلة منخرطة بشدة في النزاع، ويتعين عليها جميعا أن تكون جزءا من الحل.

كما يتعين علينا، نحن المجتمع الدولي الأوسع، أن نسأل أنفسنا كيف يمكننا أن نسهم في إطلاق عملية السلام المتوقفة هذه من أجل مساعدة الطرفين على الانتقال إلى مرحلة من التقدم والتوافقات الصعبة. ويشكل إحراز تقدم على المسار السياسي مفتاح تحقيق الاستقرار والتنمية وعودة اللاجئين إلى سورية. وتقدم النرويج دعمها الكامل للمبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى التواصل مع الطرفين والجهات الفاعلة ذات الصلة في العملية السياسية.

وإذ ننتقل إلى آخر التطورات، نلاحظ أنه لن تكون هناك على الأرجح جولة سادسة من المفاوضات في اللجنة الدستورية قبل شهر رمضان. ورغم أن عدم إحراز تقدم أمر مخيب للآمال، فإننا نعلم أن الطرفين يعكفان على صياغة مقترحات ونرحب بالمحادثات التي أجراها المبعوث الخاص مؤخرا مع الطرفين والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

ولكي لا نفقد الزخم، نحتاج إلى إسهامات وآراء لا لبس فيها من جميع الأطراف في الوقت المناسب. وينبغي استخدام الأسابيع المقبلة للتحضير للجولة المقبلة من المحادثات لضمان أن تتمكن الأطراف السورية من التحرك صوب إصلاح الدستور على نحو يلبي احتياجات الشعب ويسهم في التوصل إلى تسوية سياسية. وتواصل النرويج الدعوة إلى تنفيذ جميع جوانب القرار 2254 (2015)، المتخذ بتوافق الآراء، ولا يزال هناك اتفاق عام على أنه الإطار المناسب للتسوية السياسية. وتقع على عاتقنا مسؤولية ضمان تنفيذه.

واليوم، فإن المسار الدستوري هو الجزء الأكثر نشاطا، ولكننا نحتاج أيضا إلى ضمان إحراز تقدم مواز بشأن المسائل الأخرى. وأشدد على أهمية الإفراج عن الأشخاص المسجونين والمحتجزين تعسفا. وهذه

مسألة رئيسية بالنسبة للشعب السوري ولبناء الثقة بين الأطراف. ونحث الأطراف على الإسهام بحسن نية في هذه العملية والعمل مع المبعوث الخاص وفريقه لإيجاد حلول.

أخيرا، فإن عدم المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد المدنيين أمر لا يمكن الدفاع عنه. ويجب محاسبة المسؤولين عن الفظائع وضمان حقوق الضحايا وتلبية احتياجاتهم. ولا تزال المساءلة أساسية لتحقيق السلام الدائم وإطلاق عملية مصالحة وطنية. ولا يمكن لأي فترة زمنية – ولا حتى عقد من الزمن – أن تمحو تلك الحاجة.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبنزيا

[الأصل: بالروسية]

نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية بيدرسن على إحاطته واستمعنا باهتمام إلى السيد برنار دوهيم.

في هذه الذكرى السنوية للأزمة السورية، نواجه سؤالين: ما الذي سمح لهذا النزاع بأن يستمر كل هذه المدة؟ وماذا يمكننا أن نفعل لوضع حد له في أقرب وقت ممكن؟

لقد استغلت قوى خارجية الاضطرابات التي اندلعت في آذار/مارس 2011 لإثارة الحالة في سورية. وسعت تلك القوى إلى الإطاحة بالسلطات الشرعية وإصلاح البلد على النحو الذي تراه مناسباً. وانزلقت سورية في حالة من الفوضى واكتسبت الجماعات المسلحة غير الشرعية موطئ قدم في مساحات شاسعة من أراضيها. ومن بين هذه الجماعات، جماعات إرهابية أرهبت السكان المحليين ونشرت التطرف والتعصب وارتكبت، بوجه عام، جرائم شنيعة ضد المدنيين.

غير أن الدولة السورية استطاعت أن تصمد أمام هذا الضغط الإرهابي غير المسبوق. وبفضل الدعم الحاسم الذي قدمته روسيا، تمكنت السلطات السورية من القضاء على البنية الأساسية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وأخمدت بؤرا أخرى للإرهاب على أراضيها. وتعكف السلطات الآن على إعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية المدمرة في المناطق المحررة.

وفي إطار العمل الفعال والمدروس في سياق صيغة أستانا، حققت روسيا وتركيا وإيران معاً وقفاً مستداماً لإطلاق النار في معظم أنحاء الأراضي السورية. ولا تزال بؤر التوتر قائمة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب، حيث تحافظ هيئة تحرير الشام التي صنفها مجلس الأمن باعتبارها منظمة إرهابية، على مواقعها. وحتى اليوم، يظل وقف إطلاق النار صامدا بشكل عام في سورية. ولولا إعادة الإمداد المستمرة بالمقاتلين والانفصاليين ومحاولات إخفائهم، لكانت الأراضي السورية بأكملها قد تحررت من المتطرفين.

ولا يوجد حل عسكري للنزاع السوري. ولا يمكن حله إلا بتعزيز العملية السياسية على أساس القرار 2254 (2015)، بمساعدة الأمم المتحدة.

لقد أنشأت سورية، في أعقاب قرارات مؤتمر الحوار الوطني السوري، في سوتشي، اللجنة الدستورية التي لا تزال نشطة حتى اليوم. وفي ذلك السياق، لم يكن التقدم سهلا، ولكن ثمة أهمية حيوية لأن ندعمه ونشجعه بكل السبل الممكنة. وفي الوقت نفسه، ننطلق من الفهم بأن المفاوضات بين السوريين تشكل شأنا داخليا للشعب السوري وأن هذه المفاوضات لا تسمح بأي مواعيد نهائية مصطنعة أو ضغوط خارجية. ونحن على استعداد لمواصلة دعم المبعوث الخاص بيدرسن في إرساء اتصالات بناءة بين أطراف النزاع السوري.

إن السلطات السورية بحاجة اليوم إلى دعم المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى. وقد قال الأمين العام في بيانه الأخير إن 60 في المائة من سكان سورية معرضون لخطر الجوع. والشعب بحاجة إلى مساعدة دولية جماعية، ولا يمكن حل هذه المشكلة بمجرد توزيع الأغذية. ويجب أن نساعد السوريين العاديين على استعادة الحياة السلمية من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية من أجل الإنعاش المبكر. ونحن

مقتنعون بأن هذا النهج من شأنه أن يسهل عودة اللاجئين والمشردين داخليا السوريين إلى ديارهم. واليوم، تُظهر الدراسات الاستقصائية أن معظمهم لا يزالون يأملون في العودة إلى وطنهم.

وعلى الرغم من كل المصاعب التي يعيشها السوريون، قرر خصوم دمشق السياسيون الاستيلاء على البلد من خلال التجويع. وما أن فشلت محاولاتهم القوية للإطاحة بالحكومة غير المرغوب فيها، حتى تحولوا إلى الضغط المالي والاقتصادي. وتواجه سورية جزاءات تفرض قيوداً هائلة على الحياة الطبيعية للبلد. وفي الواقع، فإن السوريين العاديين هم ضحية عقاب جماعي. وفي الوقت نفسه، فإن ما يسميه الغرب الإعفاءات من نُظم الجزاءات لأغراض إنسانية غير مجدية ببساطة – وهي حقيقة أدت إلى المزيد من التدهور في الوضع الاجتماعي والاقتصادي في سورية. وبالمناسبة، فإن موظفي الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية العاملين في الميدان في سورية ينتقدون أيضا هذه الحالة.

إن من شأن عودة سورية إلى الأسرة العربية، ولا سيما إلى جامعة الدول العربية، الإسهام إلى حد كبير في عودة الأمور إلى طبيعتها في البلد. ونرحب باستعداد دمشق والدول العربية للتحرك في هذا الاتجاه وندعو الآخرين إلى عدم عرقلة هذا التطبيع الناشئ بين دمشق والعالم العربي. ونعتقد أن الشرط الأساسي للتسوية السلمية يتجلى في إنهاء الاحتلال الأجنبي والعمل المسلح غير المنسق مع الحكومة الشرعية، بالإضافة إلى احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015).

المرفق الثاني عشر

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إنغا روندا كنغ

أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية بيدرسن والسيد دوهيم على إحاطتيهما.

لقد أدى النزاع السوري إلى حالة من عدم الاستقرار المصحوب بالعنف، مما أودى بحياة مئات الآلاف وشرّد الملايين وقضى على اقتصاد البلد وبنيته التحتية. واليوم، بعد مرور 10 سنوات على بدء النزاع المروع، لا يزال الشعب السوري يدفع أفدح الأثمان من خلال معاناته التي تفوق الوصف.

وقد أكد المبعوث الخاص بيدرسن في وقت سابق اليوم أن النزاع السوري هو بلا شك أحلك فصل في التاريخ الإنساني الحديث. إلى متى سنبقى على هذا المسار – نقول ونفعل الشيء نفسه ونتوقع نتيجة مختلفة. لقد حان الوقت لتنحية المصالح الذاتية جانبا وحان الوقت للتخلي عن الشعور بأننا دائما على حق وحان الوقت للتريث والتفكير من جديد. لقد حان الوقت للتأمل الذاتي – حان الوقت لتحدي تصورات المرء وآرائه ونهجه وطرح الأسئلة الصعبة حقا. كيف يمكننا الاستمرار في القول بأي مصداقية حقيقية إننا نهتم بالشعب السوري؟ لقد كان لي الشرف مؤخرا في التحدث إلى أشخاص من الميدان؛ وبنهاية ذلك بكيت وبكوا. واختتموا كلامهم بالقول ببساطة: ”نريد فقط أن نعيش، وأن نعيش بكرامة وسلام“. إن الحالة كارثية. ماذا نفعل؟

لم يعد هناك بديل عن الحل السياسي لهذه الأزمة التي طال أمدها. ولهذا السبب، يجب إعادة تنشيط عمل اللجنة الدستورية، ويجب على الأطراف أن تسعى إلى إحراز تقدم ملموس في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار. ونشيد في هذا الصدد بعمل المبعوث الخاص حتى الآن، وما زلنا نحث الأطراف على إعادة الالتزام بالعمل معا بروح من الاحترام المتبادل والحلول التوفيقية. ونشدد علاوة على ذلك على أهمية المشاركة الهادفة للنساء والشباب في جميع المناقشات لكفالة سلام مستدام ومنصف لجميع السوريين.

وتتطلب صلاحية العملية السياسية الموسعة ونجاحها في نهاية المطاف أن تتخذ أطراف النزاع تدابير لبناء الثقة. ومما لا شك فيه أن أعمال حسن النية هذه ستزرع الثقة وتشجع على مصالحة وطنية تمس الحاجة إليها. وعليه فإن مسائل الأشخاص المفقودين والمعتقلين تعسفا تتطلب اهتماما عاجلا.

ويعترف القرار 2254 (2015) بالصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار والعملية السياسية الموازية. ويحرمنا استمرار الأعمال العدائية من بيئة مواتية لتنفيذ العملية واستعادة الاستقرار. لقد صادف تاريخ 5 آذار/مارس مرور عام على اتفاق إدلب، الذي ظل متماسكا إلى حد كبير، ومع ذلك يظل يساورنا القلق إزاء التقارير المستمرة عن أعمال عنف متفرقة. فالحالة الأمنية هشة، ولذلك نحث أطراف النزاع بقوة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار. كما نناشد الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي في الاضطلاع بجميع الأنشطة العسكرية وأنشطة مكافحة الإرهاب. فالصلة بين العدالة والسلام معترف بها منذ زمن بعيد ونعيد التأكيد على أن المساءلة عن الفظائع المرتكبة منذ بدء الحرب ينبغي أن تظل أولوية عليا.

كما إن وقف الأعمال العدائية أمر لا غنى عنه لتهيئة الظروف لعودة آمنة وكريمة وطوعية للاجئين والمشردين داخليا. وكذلك الأمر بالنسبة لإعادة بناء البنية التحتية الحيوية للبلد. ولا يمكن لسورية أن تفعل ذلك بمفردها. وعليه، فإننا نكرر مناشدتنا للمجتمع الدولي أن يسهم في إعادة بناء البلد.

إن معاناة الشعب السوري ستستمر في غياب عملية سياسية ذات مصداقية ومتوازنة وشاملة بملكية سورية وقيادة سورية تلبي تطلعاته المشروعة. وبدعم ذلك، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية كبيرة بالمشاركة بطريقة عملية من خلال إعطاء الأولوية للشعب السوري وبتنحية المنازعات الجيوسياسية، التي ضاعفت من تعقيدات النزاع، جانبا. وهذا يجعل من الضـــروري ســـحب جميع القوات الأجنبية غير المرخص لها احتراما لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. كما يتطلب رفع جميع التدابير القسرية الانفرادية، التي تتعارض مع القانون الدولي ولها تأثير ضار على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في سورية.

ونكرر التأكيد على أن الحالة الســـياســـية والإنســـانية مترابطة ترابطا لا ينفصـــم. وركود العملية السياسية له أثر كارثي بإطالة أمد النزاع وبالنتيجة يفاقم الحالة الإنسانية المتردية. ويظل اتباع نهج شمولي أمرا حتميا.

وسورية وشعبها يستحقان السلام والازدهار. فقد أخذ عقد من النزاع بالفعل أكثر من اللازم منهم، ولن يخرج البلد من يأســـه إلا من خلال عمل إيجابي. وحماية الملايين من المدنيين والاســـتقرار العام في المنطقة يعتمدان عليه. ويجب ألا نستمر في خذلانهم.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب

[الأصل: بالعربية]

شكرا السيدة الرئيسة، وأشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسون، والسيد برنار دوهايم على إحاطتيهما. كما أرحّب بممثّلي سورية وتركيا وإيران في هذه الجلسة.

نجتمع اليوم وقد مرّ على الأزمة السورية عشر سنوات بلغت فيها سورية وضعا حرجا تحمّل فيه الشعب السوري كمّا هائلا من المعاناة والتضحيات في ظلّ امتداد النّزاع وانسداد أفق الحلّ السياسي مع تراكم عوامل ومظاهر الأزمة بشكل أضحت معه أكثر تعقيدا مما ساهم في امتداد تأثيراتها باتّجاه رفع منسوب التوتّر وعدم الاستقرار على مستوى المنطقة.

وبهذه المناسبة نجدّد تأكيد موقف تونس بأنه لا يوجد حلّ عسكري لهذه الأزمة وأنّ ذلك لا يتحقّق إلا من خلال تسريع مسار التوصّل إلى تسوية سياسية مستدامة على النحو المبيّن في القرار 2254 (2015) بما يضع حدّا لمعاناة الشعب السوري ويستجيب لتطلعاته وبما يعيد لسورية أمنها واستقرارها ويحفظ سيادتها واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها.

ومن خلال ما شهدته الأوضاع في سورية من تقلّبات وتطوّرات طيلة السنوات العشر الماضية، فإنّ من الواضح أنّ إنهاء الأزمة لا يمكن أن يتحقّق في ظلّ استمرار الانقسامات والتجاذبات، بل بمنطق الحوار والتفاوض وتغليب روح التوافق وتعزيز إجراءات بناء الثقة بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في سورية وفي استعادتها لدورها ومكانتها في محيطها الطبيعي بالمنطقة العربية. وهو ما سيستدعي بالضرورة أيضا مضاعفة الجهود من الأطراف السورية من أجل دفع المسار التفاوضي للتسوية السياسية.

وفي هذا الإطار، نتطلّع إلى استئناف محادثات اللجنة الدستورية في جنيف في القريب العاجل وتواصلها وفق وتيرة مستمرة من أجل إحراز تقدم سريع في الإصلاح الدستوري. ونحث الأطراف السورية على تغليب مصلحة الشعب السوري من خلال الانخراط البنّاء والسعي إلى التوصل إلى حلول توافقية مع التركيز على القواسم المشتركة. ونجدّد دعمنا بهذه المناسبة لجهود تيسير العملية الدستورية والمسار السياسي التي يضطلع بها المبعوث الخاص للأمين العام بيدرسون، ولا سيما فيما يتعلّق بزيادة هيكلة وتنظيم عمل اللّجنة.

ومن البديهي أنّ دفع العمليّة السياسيّة والدستورية يستدعي أيضا المزيد من دعم مجلس الأمن، وذلك على أساس وحدة الصّف وباتّجاه تسهيل التوصّل إلى تفاهم مشترك حول مختلف عوامل ومحرّكات الأزمة وسبل تجاوزها.

ونؤكد على أهمية تهيئة الظروف الموضوعية المفضية إلى التسوية السلمية من خلال تحقيق وقف إطلاق نار شامل في أرجاء سورية كافة وحماية المدنيين من قبل الأطراف كافة في إطار احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما نعرب عن دعمنا للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين السوريين إلى موطنهم وضمان مشاركة فاعلة للمرأة ولمكوّنات المجتمع المدني في العملية السياسية عبر مختلف مراحلها.

ونشــدّد على أنّ الاســتقرار يكمن في أن تكون ســورية خالية من الإرهاب، مع تأكيدنا على أهمية اتباع نهج جماعي وفقا للقانون الدولي في مكافحة التنظيمات الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن في سورية وخارجها حتى يتسنّى ترسيخ الأمن والسلم في سورية والمنطقة.

إن الحاجة ماسّة إلى منظور شامل وعملي يستوعب كل العوامل التي تغذي الأزمة ويعالجها، وذلك تماشيا مع روح ونص قرار مجلس الأمن 2254 (2015) من أجل عكس مسار الاتجاهات السلبية الأمنية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في سورية.

وختاما، يحدونا أمل في أن يتمكن المجتمع الســـوري بجميع قواه وأطيافه، وبدعم من المجتمع الدولي، من تجاوز هذه الأزمة التي طال أمدها نحو بناء مســتقبل آمن في كنف الســلم والاســتقرار والوئام السياسي والمجتمعي.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد

أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد برنار دوهيم على إحاطتيهما.

قبل عشر سنوات خرج السوريون إلى الشوارع للدعوة السلمية إلى وضع حد لاضطهاد النظام وتعذيبه وفساده. واستجاب الأسد ونظامه لتلك الدعوات بالعنف الوحشي واستخدام الأسلحة الكيميائية والتجويع.

ويسلط التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/46/54) الضوء على الحجم المروع للفظائع والمعاناة المأساوية للشعب السوري في العقد الماضي. وفقد أكثر من نصف مليون سوري حياتهم. وأُحتجز عشرات الآلاف آخرون أو عذبوا أو اختفوا قسريا. ولم يعد أكثر من 12 مليون لاجئ قادرين على العودة إلى ديارهم دون خوف من المزيد من العنف أو الاعتقال التعسفي والتعذيب. وكما سمعنا من المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا والأمين العام، فإن هذا كابوس حقيقي.

ويذكرنا هذا الواقع القاتم الذي استمر لمدة 10 سنوات بأنه ينبغي لنا، بصفتنا المملكة المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، أن نفعل كل ما في وسعنا لتعزيز المساءلة عن مرتكبي أخطر الجرائم في سوريا.

وما زلنا نقدم الدعم إلى الشعب السوري والجهود الدولية لمساعدة ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ويسرنا العمل على إبرام اتفاق مع لجنة التحقيق لدعم ذلك.

وحدد نظام الجزاءات المستقل الذي فرضته المملكة المتحدة على سوريا أكثر من 350 فردا وكيانا مسؤولين عن قمع المدنيين في سوريا أو تمكين نظام الأسد من الاستمرار في ممارساته هذه. واليوم، أعلنت المملكة المتحدة فرض مزيد من الجزاءات على ستة أفراد تشملهم هذه الفئة. وتبعث هذه الجزاءات برسالة واضحة إلى نظام الأسد ومسانديه، مفادها أننا لن نقف مكتوفي الأيدي بينما تواصلون ارتكاب الجرائم الشنيعة بحق الشعب السوري.

ويعدّ إحراز تقدم ملموس بشأن المحتجزين والمفقودين عنصرا أساسيا في القرار 2254 (2015) الذي من شأنه بناء الثقة نحو عملية سياسية. بداية، ينبغي للسلطات السورية أن توفر قوائم شاملة بأسماء جميع المحتجزين وتوضح فيها أماكن وجود الأشخاص الذين لم يفرج عنهم قط من مراكز الاحتجاز التعسفي. وتواصل المملكة المتحدة دعم عمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين مع منظمة أسر المفقودين السورية لضمان حقوقهم في العدالة والحقيقة والتعويضات، فضلا عن العمل الهام الذي تقوم به اللجنة لبناء قاعدة بيانات محايدة لجميع المفقودين بغض النظر عن أصلهم أو دورهم في النزاع أو ظروف اختفائهم.

وتكرر المملكة المتحدة دعمها الثابت للسيد بيدرسن وتدعو مرة أخرى النظام ومسانديه إلى الانخراط بجدية في العملية السياسية المبينة في القرار 2254 (2015).

وعلى الرغم من سوء الوضع، إلا أن الشعب السوري أظهر صمودا وأملا مذهلين ما دام المستقبل لصالحهم. وتقف المملكة المتحدة إلى جانب الشعب السوري لتنفيذ جميع الخطوات المنصوص عليها في

القرار 2254 (2015): وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وإيصـــال المســاعدات دون عوائق وإطلاق ســـراح المحتجزين تعســـفيا، وتهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة للاجئين، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بموجب دستور جديد. وتشكّل هذه جميعا السبيل الوحيد للخروج من هذا النزاع. ونأمل مثلكم، سيدتي الرئيسة، ألا تمر الذكرى السنوية الحادية عشرة لهذا النزاع بنفس الطريقة التي مرت بها الذكرى العاشرة.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، لندا توماس - غرينفيلد

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن على تقييمه وتوصياته الشاملة. ونشجع وندعم جهوده المتواصلة نحو حلول مبتكرة من شأنها أن تنهي الأزمة الحالية في سوريا. وأشكر السيد دوهايم على أفكاره الثاقبة وعلى كل العمل الذي يؤديه لمساعدة أسر المحتجزين أو الأشخاص المختفين قسرا.

اليوم وقبل 10 سنوات بالضبط خرج الشعب السوري إلى الشوارع للاحتجاج سلميا. وردد المحتجون شعارات تنادي بالحرية وحملوا صورا لأصدقاء وأقارب محتجزين. ودعوا إلى وضع حد للفساد الحكومي. وطالبوا الحكومة باحترام حقوقهم الإنسانية. وكان الشعب مفعما بالأمل والتضامن والأغنيات.

فماذا كانت الاستجابة لمطالبهم؟ رد عليهم نظام الأسد بالعنف. وكما أشار الأمين العام مؤخرا ”لقد وضع القمع العنيف للمظاهرات الشعبية السلمية في سوريا البلد على مسار حرب مروعة“. الآن، وعلى مدى عقد كامل، عانى الشعب السوري مما لا يمكن تصوره - عقد كامل من القمع العنيف، عقد كامل من الإرهاب، وعقد كامل من الحرب الأهلية الوحشية.

تخيل أن تكون طفلا في العاشرة من العمر في لم يعش حياة خالية من النزاع أبدا. وربما يكون أحد والديك قد قتل في هجوم بالأسلحة الكيميائية أو في غارات جوية روسية أو أن يكون واحدا من 500000 شخص قتلهم نظام الأسد الوحشي. أو أن بعض أقاربك قد تعرضوا للتعذيب والاختفاء. أو أن تكون واحدا من بين 13 مليون سوري أجبروا على الفرار من ديارهم. أو أنك هزيل وربما تعاني من سوء التغذية. ولا ترى سوى الحزن في عيون والديك وترى الدبابات في الشوارع وتتطلع إلى القناصة على أسطح المنازل، وأنت بالكاد قادر على البقاء على قيد الحياة. تخيل أنك في العاشرة من عمرك ولم تعرف شيئا سوى الحرب.

ومن أجل ذلك الطفل وغيره الكثير، يجب علينا أن نسمح للجهات الإنسانية بالقيام بعملها وإنقاذ حياة الناس.

ولا تعتبر الولايات المتحدة في إذن مجلس الأمن بتقديم المساعدة عبر الحدود الصادر في تموز/يوليو فحسب، بل أيضا تعزيزها وتوسيعها أمرا أساسيا لضمان إيصال الغذاء والدواء ولقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وغيرها من المساعدات المنقذة للحياة إلى سوريا. وكما قال الأمين العام في الأسبوع الماضي ”هناك حاجة إلى زيادة إيصال المساعدات الإنسانية. ومن الضروري تكثيف عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس وعبر الحدود للوصول إلى جميع المحتاجين في جميع الأماكن في البلد“. ونعلم جيدا أنه لا يمكن لتقديم المساعدة عبر الحدود وحدها أن تصل إلى جميع المحتاجين.

وسيكون من غير الإنساني وغير المعقول أن يعوق مجلس الأمن قدرة الأمم المتحدة على إيصال المساعدة إلى جميع السوريين، وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى دعم هذه الآلية الهامة: خط حياة أكثر أهمية بالنظر إلى جائحة كوفيد-19.

ومن أجل وضع حد دائم لهذه المعاناة، لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري وفقا للمعايير المبينة في القرار 2254 (2015). ونؤيد بقوة جهود المبعوث الخاص بيدرسن الرامية إلى تعزيز التسوية السياسية والنهوض بها.

وهناك سبب واحد فقط لعدم تمكننا من التوصل إلى حل لهذه الأزمة: رفض نظام الأسد المشاركة فيها بحسن نية. ولم يتخذ النظام خطوة واحدة لوضع الأساس للسلام. لذا، ندعو روسيا للضغط على نظام الأسد لكي يكف عن المماطلة. وقد حان الوقت لكي يتصدى النظام للسبب الجذري للنزاع - وهو المطلب الأساسي لجميع السوريين حتى يعيشوا بكرامة وبدون تعذيب أو إساءة معاملتهم أو تعرضهم للاحتجاز التعسفي.

وأود أن أطلب من المجتمع الدولي عدم الانخداع بالانتخابات الرئاسية السورية المقبلة. فلن تكون هذه الانتخابات حرة ولا نزيهة ولن تضفي الشرعية على نظام الأسد. ولن تفي بالمعايير المنصوص عليها في القرار 2254 (2015) بما في ذلك إشراف الأمم المتحدة عليها أو أن تجري وفقا لدستور جديد.

وبدلا من التأخير والتشتت، ينبغي لنظام الأسد إطلاق سراح المعتقلين تعسفيا، لا سيما النساء والأطفال وكبار السن.

وفي 2 آذار/مارس حضرتُ حلقة نقاش رفيعة المستوى في الجمعية العامة، حيث استمعت إلى روايات المحتجزين. وروت وفاء مصطفى -إحدى مقدمات الإحاطة- قصة الرعب عن حبسها في مركز احتجاز يديره النظام عندما كانت في سن 21 عاما فقط. وهي لا تزال تبحث عن والدها - وهو واحد من أكثر من 000 100 شخص احتجزهم نظام الأسد تعسفاً واختفوا قسراً.

لذا أطلب اليوم من المبعوث الخاص أن يقدم معلومات مستكملة عن جهوده لتحديد مكان المحتجزين وإطلاق سراحهم. وتطلب الولايات المتحدة من المبعوث الخاص مواصلة تعزيز الجهود التي تبذل في جنيف للعمل من أجل إطلاق سراح المحتجزين، بما في ذلك المساعدة في تحديد مكان الأمريكيين المفقودين وإعادتهم، مثل أوستن تايس ومجد كم الماز. ونأمل أن نشهد زيادة في عدد موظفي الأمم المتحدة الذين يتعاملون بشكل مباشر وأكثر انتظاماً مع أسر المحتجزين ومع المحتجزين السابقين أنفسهم وممثلي المجتمع المدني. أطلب إليكم، أيها المبعوث الخاص بيدرسن، أن تقدموا معلومات مستكملة عن جهودكم لتحديد مكان المحتجزين وإطلاق سراحهم وأن تبدوا آراءكم بشأن الكيفية التي يمكن لمجلس الأمن أن يساعد بها.

لقد حان الوقت للنهوض بحل سياسي حقيقي. إن الشعب السوري يستحق التقدم والكرامة. وهم يستحقون مستقبلاً آمناً ومستقراً ومفعماً بالأمل. وكما قلت من قبل، لا يجوز أن تكون الذكرى الحادية عشرة مشابهة للذكرى العاشرة.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دنه كوي دانغ

أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن والسيد برنارد دوهايم على إحاطتيهما. وأود أيضاً أن أرحب بممثلي سورية وتركيا وإيران في جلسة اليوم.

بذل المجتمع الدولي على مدى السنوات العشر الماضية، بما في ذلك مجلس الأمن والجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، كل جهد ممكن لوضع حد للأزمة في سورية. وكانت هناك خطوات معينة إلى الأمام تسمح لنا بالإيمان بتحقيق نتائج ملموسة. فعلى سبيل المثال، تمكنت عمليتا جنيف وأستانا والجهود الدبلوماسية الأخرى من جلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وقد تم الحفاظ على الوضع الهادئ نسبياً على الأرض في العام الماضي بعد اتفاق وقف إطلاق النار في إدلب. ولا تزال المساعدة الإنسانية تصل إلى المحتاجين على الرغم من بعض التحديات التشغيلية.

بيد أن السلام والاستقرار الدائمين لا يظهران في الأفق. قد يعتاد المرء على سماع ما يخص محنة الملايين من السوريين التي تزداد سوءاً باستمرار مع المزيد من الآثار المترتبة على الانهيار الاقتصادي المتزايد وجائحة مرض فيروس كورونا. وقد لقي مئات الآلاف حتفهم، واضطر الملايين إلى التماس اللجوء أو نزحوا، ويعتمد 65 في المائة من السكان على المساعدة الإنسانية، في حين يواجه 60 في المائة منهم انعدام الأمن الغذائي. ولا يزال الإرهاب يهدد حياة الناس.

وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو انعدام الثقة بين الأطراف. يشدد القرار 2254 (2015)، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في عام 2015، على أن الحل الوحيد للأزمة في سورية هو من خلال عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة سورية. وتؤكد فييت نام من جديد دعمها القوي للتوصل إلى حل سياسي شامل يقوده السوريون ويملكون زمامه وتسهله الأمم المتحدة، وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ومن أجل زيادة تعزيز التسوية السياسية، يود وفد بلدي أن يشدد على النقاط التالية:

أولاً، فيما يتعلق ببناء الثقة والحوار، لا يمكن رأب الصدع بين عشية وضحاها بعد سنوات من النزاع. ولذلك يمكن لتدابير بناء الثقة أن تساعد على ضمان تحقيق إنجازات تدريجية. وتؤيد فييت نام الأدوار الحاسمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمبعوث الخاص وجميع الأطراف الفاعلة الدولية في تشجيع التوصل إلى حل سياسي في سورية. وندعو الأطراف السورية إلى الدخول في حوار بنّاء من أجل تحقيق تقدم في إطار اللجنة الدستورية، وكذلك في العملية السياسية الأوسع نطاقاً.

وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى إيجاد حل عملي للأزمة الراهنة، لا غنى عن بناء الثقة بين المحاورين الدوليين. وينبغي تجديد الجهود الدولية من أجل تقديم مساهمات ذات مغزى في التسوية السلمية للنزاع في سورية.

ثانياً، فيما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار، لا تزال الحالة الهادئة نسبياً هشة، حيث لا تزال حوادث انعدام الأمن المتفرقة تحدث في الشمال الغربي، وكذلك في الشمال الشرقي والجنوب. ومن دواعي القلق أن الأعمال العدائية لا تزال تؤدي إلى إزهاق الأرواح والتأثير على سبل عيش المدنيين. ونحث جميع الأطراف

على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد. فالاستقرار أمر حيوي لتمكين جهود الحوار.

ثالثاً، فيما يتعلق بمواصلة المجتمع الدولي تقديم المساعدة، يجب أن تقترن الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين للشعب السوري دائماً بدعمنا الثابت. وندعو إلى مواصلة تقديم المساعدة للشعب السوري في جميع المناطق وبكل الوسائل من أجل تيسير التوصل إلى حل سلمي للأزمة والمساعدة في تسوية ظروفه المعيشية المزرية للغاية. ومن الضروري أيضاً إيجاد حل طويل الأجل لمشقتهم وتعزيز قدرة السكان على الصمود.

لقد جلبت السنوات العشر الماضية الخراب والبؤس. وهناك حاجة إلى بيئة صحية لتيسير التوصل إلى حل سياسي قابل للتطبيق. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كان المجتمع الدولي موحداً في دعم سورية.

المرفق السابع عشر

بيان الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت روانجي

في السنوات العشر الماضية، عانى الشعب السوري معاناة كبيرة من النزاع السوري الذي كانت له أيضاً عواقب سلبية على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. وهذا لا يمكن ولا يجب أن يستمر إلى أجل غير مسمى.

وفي الذكرى العاشرة لبدء النزاع السوري، يجب بذل كل الجهود لإنهاء القتال. وفي هذا السياق، هناك عدد من المبادئ الرئيسية ذات أهمية قصوى ويجب أن يحترمها الجميع بصورة كاملة وفعالة وبنوايا حسنة.

ليس لهذه الأزمة حل عسكري، ولذلك يجب تسويتها سلمياً وبما يتفق تماماً مع القانون الدولي ولا سيما المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن أن ينتهي النزاع ولن ينتهي دون ضمان السيادة الكاملة للجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ولا يمكن بأي حال من الأحوال المساس بذلك. ولن يقبل الشعب السوري باستمرار احتلال أراضيه وانتهاك سيادته، ولا يجب على المجتمع الدولي أن يقبل بذلك لأنه يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وندعو مرة أخرى إلى الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية الموجودة في سورية بدون إذن من حكومتها، ولا سيما قوات الولايات المتحدة التي تواصل احتلال أجزاء من الأراضي السورية.

وفي هذا السياق، ندين الضربة العسكرية غير المشروعة على الحدود السورية-العراقية في 25 شباط/فبراير. إن هذه الأعمال غير المشروعة تصعّد الحالة المتوترة أصلاً في المنطقة، ومن ثم يجب أن تتوقف.

وبالمثل، ندين الهجمات العسكرية الإسرائيلية المستمرة على سورية. فهي غير قانونية واستفزازية ومزعزعة للاستقرار. ويجب إجبار ذلك النظام على وضع حد لهذه المغامرات العسكرية.

وبالمثل، تتطلب استعادة وحدة الأراضي السورية قتالاً بلا هوادة مع جميع الجماعات الإرهابية، لأن أي توقف في مثل هذه العمليات سيسمح لها بتعزيز وجودها وأنشطتها الشنيعة في سورية، وإطالة أمد النزاع، وتأخير التوصل إلى حل سياسي للأزمة. وبطبيعة الحال، يجب أن تكون حماية المدنيين في جميع الأوقات مبدأ توجيهياً في مكافحة الإرهابيين.

كما نرفض بشدة إساءة استخدام جهود مكافحة الإرهاب لدعم أي ميول انفصالية أو مبادرات غير مشروعة للحكم الذاتي أو انتهاكات للسيادة السورية.

ومن الأهمية بمكان أن تكون هناك عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة. وإلى جانب ضامني أستانا، تدعم إيران عمل اللجنة الدستورية وتؤكد أن عملها ينبغي أن يستمر من دون تدخل أجنبي وجداول زمنية مفروضة خارجياً.

وبالمثل، وبينما يجب أن يكون عمل اللجنة محكوما بروح من التوافق والمشاركة البناءة، فإن إعادة بناء البلد وعودة اللاجئين والمشردين يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب مع العملية السياسية. فهما أمران مترابطان ومتكاملان ويعزز أحدهما الآخر.

لقد ثبت أن الضغط السياسي والاقتصادي المتصاعد على سورية ووضع شروط مسبقة متعددة للتسوية السلمية للأزمة أدى إلى نتائج عكسية. ولا تؤدي تدابير من قبيل تسييس المساعدات الإنسانية وعودة اللاجئين والمشردين، وعلى الأخص فرض جزاءات من جانب واحد، إلا إلى إطالة أمد الأزمة ومعاناة الشعب السوري، الذي يعاني بالفعل معاناة شديدة من مصاعب أخرى، ولا سيما جائحة فيروس كورونا. إن هذه الجزاءات هي، بجميع المقاييس، غير قانونية وغير إنسانية، وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية للشعب السوري، وبالتالي يجب إلغاؤها فوراً.

وإيران ملتزمة بحل سياسي لهذه الأزمة، وستواصل دعم سورية شعبا وحكومة لاستعادة وحدة البلد وسلامته الإقليمية.

المرفق الثامن عشر

بيان الممثل الدائم لسورية لدى الأمم المتحدة، بسام الصباغ

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

من الواضـــح لمن يتابع هذه الجلســـة اليوم بأن هناك محاولة أخرى من قبل بعض الدول لانتهاز مرور ذكرى 10 أعوام على اندلاع الأزمة في سورية، كفرصة لمواصلة التحريض ضد الدولة السورية، وكيل الاتهامات الباطلة لها، والترويج مجددا للسياسات الفاشلة لتلك الدول. لهذا سأقدم القراءة السورية الصحيحة لما حصل في سورية خلال العشر سنوات الماضية لكي يطلع الرأي العام على الوقائع الحقيقية.

في مثل هذا اليوم قبل 10 ســـنوات، شـــنت حكومات بعض الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، حربا عدوانية متعددة الأوجه والأشكال على سورية وبشكل غير مسبوق، للنيل من خياراتها الوطنية واستهداف حكومتها الشرعية وتشويه صورة قيادتها عبر أدوات إرهابية، في انتهاك جسيم لمبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، مما كشـــف بجلاء تغليب تلك الدول لنهج قانون القوة على قوة القانون.

وقد بذلت حكومات تلك الدول خلال السنوات العشر الماضية قصارى جهودها لتحريض السوريين ضد بعضهم البعض، لنشر فوضى اعتبرتها خلاقة وصرفت أموالاً طائلة لتأجيج أوار أزمة مأساوية وإطالة أمدها بما يخدم أهداف تلك الدول في زعزعة أمن ســـورية واســـتقرارها وتدمير منجزاتها الحضـــارية والتنموية وتفتيت وحدة أراضيها.

عشر سنوات أثبتت فيها حكومات تلك الدول أنها لا تتعلم من تجاربها السابقة، إذ أنها عادت إلى دفاترها القديمة وطبقت مجددا وصـــفاتها البالية، في اســـتخدام المجموعات الإرهابية المتطرفة كأداة لخدمة أجنداتها العدوانية، فجندت إرهابيين أجانب من شـتى أنحاء العالم ونقلتهم إلى ســورية عبر تركيا بتســهيلات من النظام التركي ليعيثوا فسادا وتدميرا وقتلا وخرابا في بلدي. والمفارقة الكبرى أن تلك الدول نفسها استغلت هؤلاء الإرهابيين كذريعة لتشكيل تحالف دولي غير شرعي لمكافحة الإرهاب بالاستناد إلى تفسير مشوه لنص المادة الـــ 51 من الميثاق. إن هذا التحالف غير الشرعي أودى بحياة آلاف المدنيين الأبرياء وما حصل في مدينة الرقة شـــاهد على جرائم هذا التحالف غير الشـــرعي. إن هذا التحالف المزعوم لم يكن هدفه مكافحة تنظيمات إرهابية هي من صنع دوله، بل هدفه إضعاف قدرات الجيش العربي السوري الذي يتصدى حقيقة لعناصر تنظيم داعش الإرهابي وغيره من التنظيمات الإرهابية الأخرى.

لقد هدف هذا التحالف غير الشرعي إلى إضـعاف قدرات الحكومة السـورية عبر تدمير المنشـآت المدنية كالمدارس والمسـتشـفيات والبنى التحتية كمحطات الطاقة والجسـور والسـدود، مما أسـفر عن معاناة إنســانية هائلة. إن ما يســمى بالتحالف الدولي هو في الحقيقة تحالف أمريكي تســتخدمه الإدارات الأمريكية لتوجيه اعتداءاتها ضد شعوب المنطقة.

عشـــر ســـنوات شـــهدنا فيها قيام تلك الدول بالســـماح للتنظيمات الإرهابية بارتكاب جرائم القتل والتهجير والتغيير الديمغرافي وتجنيد الأطفال ونهب النفط وســـرقة الممتلكات الثقافية وحرق المحاصـــيل الزراعية وحرمان الأهالي من مياه الشرب، وليس آخرها ممارسات "التتريك" التي يفرضـها النظام التركي في المناطق التي يحتلها.

عشر سنوات، كررت فيها وفود تلك الدول نفاقها السياسي بالتعبير عما ينتابها من قلق بالغ جراء الوضع الإنساني في سورية، وفي الوقت ذاته تفرض إجراءات قسرية انفرادية، وتشدد حصارا خانقا على الشعب السوري، وتصدر تشريعات لمنع عملية إعادة الإعمار، مما أسفر عن نتائج كارثية استهدفت كل مواطن سوري في مختلف مناحي حياته، وبشكل خاص الأطفال والنساء، فأصبحت التسمية الحقيقية لتلك الإجراءات القسرية الأحادية هي الإرهاب الاقتصادي.

على مدى عقد من الزمن، تشدقت حكومات بعض الدول بالتعبير عن حرصها على احترام سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وأن حل الأزمة سياسي لا عسكري، في حين أنها مارست أسوأ أنواع الانتهاك لسيادة سورية واستقلالها، وفي مقدمتها الوجود العسكري الأمريكي في شمال شرق وجنوب شرق سورية، والقوات التركية في شمال وشمال غرب سورية، ناهيك عن الاحتلال الإسرائيلي المستمر للجولان العربي السوري، والتغاضي عن أعمال العدوان الممنهجة التي يرتكبها في كل يوم.

فهل يعقل بعد كل هذا أن نصدق زعم تلك الدول بدعمها للحل السياسي؟ وكيف نصدق تمسكها بالقرار 2254 (2015) وهي التي تنتهك بشكل متعمد وممنهج أول متطلباته وهو احترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

إن صمود الشعب السوري والتفافه حول قيادته وتمسكه بها أدى إلى إفشال كل هذه السياسات المدمرة التي طبقت خلال السنوات العشر الماضية، وأليس حريا بتلك الدول وحكوماتها أن تقوم بمراجعة سياساتها بعد هذا الفشل؟ أم أن تلك الدول تريد عشر سنوات أخرى من الفشل لسياساتها ودمارا أكثر لسورية.

إن على تلك الدول النظر بواقعية إلى صورة الوضع الراهن لرؤية ما أفرزته سياساتها العدائية حيال سورية بشكل خاص والمنطقة بشكل عام والمبادرة لاتخاذ إجراءات كفيلة بتصحيح تلك السياسات الخاطئة وانتهاج مقاربات جديدة بناءة تستند إلى احترام قواعد القانون الدولي وتتبنى الدبلوماسية والحوار الموضوعي، بما يتيح إعادة إرساء السلام والاستقرار في سورية والمنطقة.

لقد استمعنا باهتمام لإحاطة المبعوث الخاص للأمين العام السيد غير بيدرسون، التي كنا نأمل بأن تتطرق بشكل واف وبطريقة لا تحتمل أي لبس لمختلف الجوانب التي أشرت إليها آنفا والتي تمثل العائق الحقيقي والأكبر أمام إنجاز الحل السياسي. إننا ندعو الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى اتخاذ موقف واضح إزاء تلك التحديات والانتهاكات، وممارسة دورها في تطبيق وحماية مقاصد وأحكام ميثاقها الذي كانت سورية من بين الدول التي شاركت في صياغته.

لقد انعقدت في منتصف شهر شباط/ فبراير الفائت الجولة الخامسة عشرة لاجتماعات ضامني مسار أستانا في مدينة سوتشي الروسية، وصدر عنها بيان هام تضمن التأكيد مجدداً على الالتزام القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية، واستمرار التعاون حتى القضاء التام على التنظيمات الإرهابية فيها، ورفض البيان الأجندات الانفصالية التي تهدف إلى تقويض سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية، والمحاولات الرامية لخلق وقائع جديدة على الأرض بذريعة مكافحة الإرهاب ونهب النفط السوري الذي هو ملك حصري للدولة السورية، والإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية. كما أدان البيان استمرار الاعتداءات الإسرائيلية على سورية مطالباً بوقفها وأعرب عن الدعم لعملية التسوية السياسية التي يقودها ويملكها السوريون، بما فيها لجنة مناقشة الدستور.

وفي هذا السـياق يتوجه وفد بلدي بالشـكر لوفدي روسـيا وإيران على مسـاهمتهما في إنجاح أعمال هذه الجولة، ويطالب النظام التركي بالوفاء بتعهداته بموجب اتفاقات أسـتانا وتفاهمات سـوتشـي والكف عن ممارساته التي لا تسهم في توفير البيئة المواتية للحل السياسي.

لقد رحبت دمشـق بزيارة المبعوث الخاص السـيد غير بيدرسـن إليها بتاريخ 22 شـباط/ فبراير الماضـي، وهي الزيارة التي أجرى خلالها محادثات بناءة مع السـيد وزير الخارجية، الذي جدد التأكيد على التزام سـورية بعملية سـياسـية بملكية وقيادة سـوريتين تيسـرها الأمم المتحدة وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصـلة، التي تؤكد جميعها في مسـتهلها على الالتزام القوي بسـيادة الجمهورية العربية السـورية واسـتقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، يشدد وفد بلدي على أن إنجاح عمل اللجنة الدستورية يستلزم احترام قواعد إجراءاتها التي تم التوافق عليها ورفض أي تدخلات خارجية في أعمالها أو أية محاولات لفرض إملاءات حول خلاصات عملها أو جداول زمنية مصطنعة لإنجاز مهمتها. ونتطلع لعقد الجولة السادسة لهذه اللجنة في أقرب الآجال.

المرفق التاسع عشر

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون هادي سينيرليوغلو

أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد دوهيم على إحاطتيهما.

يصــادف اليوم مرور 10 ســنوات على بداية الحرب الســورية. وينبغي لنا جميعا أن نتوقف لحظة لاستذكار الخسـائر البشـرية الهائلة في صـفوف الشـعب السـوري ومعاناته الكبيرة نتيجة لهذا النزاع الذي دام عقدا من الزمن. ولا توجد عائلة سـورية واحدة لم تتضـرر من هذه الكارثة التي هي من صـنع الإنسـان. وقد دفع ملايين المدنيين الأبرياء ثمنا باهظا في سعيهم إلى الديمقراطية والحرية والكرامة.

وعلى مر الســنين، ارتكب النظام فظائعه وجرائمه بأشــكال متعددة: القصــف الجوي بالأســلحة الكيميائية، والقنابل العنقودية والحارقة، والهجمات المتعمدة على المدنيين والبنية التحتية المدنية، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاعتداء الجنسي، والحصار، والحرمان من المساعدات الإنسانية والطبية وغير ذلك.

وقد لقي نصف مليون شخص حتفهم على أيدي نظام الأسد وداعميه. ونزح نصف السكان داخليا أو أجبروا على الفرار من بلدهم الحبيب.

وتسـتضـيف تركيا وحدها ما يقرب من 4 ملايين سـوري. ويشـكل ذلك قرابة خُمس مجموع سـكان سـورية قبل بدء النزاع. وهناك 13,4 مليون سـوري في البلد بحاجة إلى مسـاعدات إنسـانية و 5,9 ملايين شخص بلا مأوى. إن النزاع السوري هو إلى حد بعيد أخطر مأساة إنسانية شهدها هذا القرن.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الاحتياجات الإنســانية المتزايدة، تم تقليص نطاق الآلية العابرة للحدود على مر الســنين من أربعة معابر حدودية إلى معبر واحد فقط. وكما أكد الأمين العام، ”هناك حاجة إلى زيادة تيسير إيصـال المساعدات الإنسانية. ومن الضـروري تكثيف عمليات تسليم المساعدات عبر خطوط التماس وعبر الحدود للوصول إلى كل محتاج، في كل مكان“.

وكان للنزاع أثر مريع على الأطفال. فقد كان على الأطفال الســوريين أن يتعلموا كيفية الاحتماء والبقاء على قيد الحياة، بينما يتعلم أقرانهم في أماكن أخرى القراءة والكتابة. وقد تركت الحرب حياة ومسـتقبل جيل من الأطفال الســوريين على حافة الخطر. وقد قتل أو جرح ما يقرب من 000 12 طفل طوال فترة النزاع. وفي الأسبوع الماضي فقط، قتل طفلان عندما انفجرت ذخيرة خلفها القصف السابق بينما كانا يلعبان في ضواحي الرقة.

ويحتاج ما يقرب من 90 في المائة من الأطفال إلى المسـاعدة الإنسـانية. ويمثل ذلك زيادة بنسـبة 20 في المائة في السنة الماضية وحدها. ويعاني أكثر من نصف مليون طفل دون سن الخامسة في سورية من التقزم بسـبب سـوء التغذية المزمن. ولا يذهب مليونان ونصــف مليون طفل في ســورية إلى المدرســة. وتضاعف عدد الأطفال الذين تظهر عليهم أعراض الضائقة النفسية والاجتماعية في عام 2020، حيث كان لاستمرار التعرض للعنف والصدمات النفسية تأثير كبير على الصحة العقلية للأطفال.

وكان استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية جزءا من حربه الوحشية ضد شعبه، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب إنســانية مدمرة. وقد لجأ النظام مرارا وتكرارا إلى الأســلحة الكيميائية ســبع مرات على

الأقل، على النحو الذي أثبتته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بعد أن شجعه على ذلك شعور متزايد بالإفلات من العقاب.

كما كان للنزاع السوري تأثير عميق على الأمن والاستقرار الإقليميين الهشين. واضطرت البلدان المجاورة إلى مواجهة التداعيات الإنسانية والتهديد الإرهابي النابع من سورية.

وطيلة النزاع، أنشأت الجماعات الإرهابية ما يسمى بدولها على الأراضي السورية لأن الطاغية في دمشق حرم الشعب السوري من حقوقه الأساسية. وقام نظام الأسد، من خلال إطلاق سراح الإرهابيين من السجون، والتنازل لهم عن الأراضي، وشراء النفط منهم، بنشئة الإرهابيين والانفصاليين المتطرفين واحتضانهم وإحاطتهم بالرعاية، مما جعلهم يزدهرون على عتبة بابنا.

ويشكل حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب اليوم تهديدا حقيقيا وقائما للمدنيين السوريين ووحدة البلد. ويفرج حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب، سيرا على خطى النظام، عن مقاتلي تنظيم داعش وأسرهم، مما يمهد الطريق فعليا لانبعاث تنظيم داعش من جديد. فمتى تتعلم بعض الدول الأعضاء أنه لا يوجد شيء اسمه إرهابي خيِّر؟ وإذا كنا صادقين بشأن استقرار سورية والمنطقة الأوسع، فقد حان الوقت لوضع حد لهذا السلوك. فلا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في سورية ما دام البلد يشكل ملاذا آمنا للإرهابيين.

وكما أشار الأمين العام، من المستحيل أن نفهم تماما حجم الدمار الذي لحق بسورية، ولكن شعبها عانى من إحدى أكبر الجرائم التي شهدها العالم خلال هذا القرن. وبدون وضع حد للفظائع، لا يمكن أن تكون هناك نهاية للحرب. وقد يكون المجتمع الدولي قد سئم من النزاع السوري، لكن الشعب السوري مصمم. ولا تزال مطالبه وتوقعاته صحيحة. وسوف يثابر في نضاله من أجل الكرامة والحرية.

ولذلك ينبغي ألا تكون هناك أوهام. فلا يمكن للنظام أن يحقق نصرا عسكريا أبدا. ولا يمكن للحل العسكري أن يجلب أي شرعية أو أن يؤدي إلى تسوية دائمة. ولا يمكن تحقيق الشرعية إلا من خلال تسوية سياسية تفاوضية تلبي تطلعات الشعب السوري. إن عمل اللجنة الدستورية حاسم لتحقيق هذا الهدف النهائي، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وفي اجتماعات سابقة للمجلس، شددت على ضرورة إفشال أساليب الإعاقة التي يمارسها النظام. ونأسف لعدم إمكانية إحراز تقدم في الجولة الخامسة من المحادثات بسبب عرقلة النظام.

ونتفق عموما مع تقييم المبعوث الخاص بيدرسن. وقد تابعنا الاجتماعات عن كثب في جنيف، وشجعنا المعارضة على اتباع نهج بناء ومرن. ومن الواضح أن أداء المعارضة كان ملحوظا خلال الجولة الأخيرة وعلى مدى الأشهر الـ 15 التي مرت على إنشاء اللجنة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بالالتزام القوي للمعارضة. ويجب أن تعقد اجتماعات اللجنة بجدية وأن تحقق نتائج ملموسة بسرعة.

ونفهم أن المبعوث الخاص بيدرسن عقد اجتماعات مفيدة في دمشق وموسكو واسطنبول، وأن الأطراف السورية تبادلت الأفكار من أجل إجراء الجولة المقبلة. وإذا أمكن عقد الجولة السادسة، فمن الضروري البدء في الخوض في جوهر الدستور. وهذا أمر أساسي لاستمرار هذه العملية. والآن الفرصة متاحة للنظام لإثبات أنه يريد حقا حلا سياسيا.

أود أن أذكركم بأن اللجنة الدستورية هي الآلية الوحيدة العاملة لتنفيذ القرار 2254 (2015). ولذلك، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن دعم عملها وعدم السماح للنظام بالتراجع مرة أخرى.

إن مجرد حضور ممثل النظام لهذه الجلسة إهانة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها على يد النظام على مدى عقد من الزمن. ولا يستحق بيانه الذي ينم عن الهلوسة ولا اتهاماته الوهمية ردا. ولئلا يدعي مرة أخرى أنه نظيري الشرعي، سأقول له هذا: إن أيادي نظامه ملطخة بدماء الأبرياء وقد فقد شرعيته قبل عقد من الزمن. والجواب على النظام الإجرامي الذي يمثله سيقدمه الشعب السوري عندما ينقذ سورية ويعيد بناءها.

إننا نتذكر اليوم الأول الذي خرج فيه السوريون إلى الشوارع وطلبوا حريتهم. ويمكننا أن نروي بسهولة تاريخ النزاع. ونعرف كيف يمكن لهذا النزاع أن ينتهي سلميا. ولكن لا يمكن أبدا أن يكون لدينا المنظور الفريد لأي مواطن سوري عانى على يد النظام.

فالسوريون الأبرياء هم الذي تعين عليهم أن يعيشوا في خوف دائم وتعين عليهم أن يدفنوا أحباءهم وتعين عليهم أن يعيشوا من دون أي أمل في الأفق.

والسوريون الأبرياء هم الذي تعين عليهم أن يهربوا من أجل حياتهم وللنجاة من القصف والتجويع.

ويجب أن نشعر، بعد 10 سنوات، بالحاجة الملحة بشأن ذلك – وعلى حد تعبير الدكتور كينغ، بالإلحاح الشديد المتمثل في الوقت الآني – لأن الناس يُقتلون ونحن نتكلم. والآمال في حياة أفضل تموت ونحن نتكلم. وبعد 10 سنوات، فإن ما يحدث في سورية جريمة ضد الإنسانية. إن ما يحدث في سورية جريمة ضد كل ما يمثله ميثاق الأمم المتحدة. إنه جريمة ضد الغاية من مجلس الأمن في حد ذاتها.

وما زال بإمكاننا فعل شيء لإيقافها. فلم تعد الأعذار المستمرة للتقاعس تكفي. وقد حان الوقت للتوقف عن الحديث عن مدى أسفنا. وحان الوقت لتذكر آخر سوري قتل. وحان الوقت لفعل شيء لمنع القتل التالي.

إن هذه الكارثة التي صنعها الإنسان لن تنتهي قبل أن يكون للشعب السوري حكومة شرعية، وفقا للقرار 2254 (2015)، تمثل حقا إرادتهم وتحظى بموافقتهم الكاملة. ولن تنتهي حتى يعيش السوريون في سورية ديمقراطية وآمنة ومزدهرة وعلمانية. وحتى ذلك الحين، ستواصل تركيا الوقوف إلى جانب الشعب السوري البريء وتطلعاته المشروعة.